



المال والتجارة

AL MAL WALTEGARA

الاقتصاد حرية.... أم.... فوضى !!

خصخصة شركات التأمين

(الأراء المؤيدة والمعارضة والنقاط الحساسة)

الأسس العلمية للتعامل مع المنافسة

أسلوب مقترح لتطبيق نظام الضريبة

على القيمة المضافة

لواجهة المتغيرات الاقتصادية في مصر



بطاطين (مينوتكس)
مصنوعة من أرقى
الخامات العالمية



مينوتكس

شركة متخصصة في غزل الصوف
والألياف وصناعة البطاطين فقط

تنتج ١٢ نوعاً مختلفاً من
البطاطين تناسب كل الأذواق

ماريتا بالطنطة ، كايرو بالطنطة
فونسانا - نسو - رومو وجوليت
بايانوسيل - ديسكولاب

الإدارة والمصانع : هويسنا - الطريق الزراعي - ت. ٢٧٢٧٠٠ / ٢٧٢٧٠٠ - فاكس : ٢٨ / ٢٧٥١١١
مكتب القاهرة : ١ ش بنك مصر - ت. ٢٩٢٧٩٨٢ / ٢٩٢٥٠٤ - فاكس : ٢٩٢٢٠٤٤
مكتب الاسكندرية : ٣ ش الصحافة - المنشية - ت. ٢٨١٢٦٦٧ / ٢٨٠٢٨٤١

مجلة المال والتجارة

مجلة شهرية علمية - إقتصادية - مالية - عامة - تصدر شهرياً - مايو ٢٠٠١ - العدد ٢٨٥

رئيس التحرير

أحمد عيسى عبد الرحمن

رئيس التحرير

أحمد عيسى عبد الرحمن

الإدارة والإعلانات والتحرير

١١ ش مريت باشا - ميدان التحرير القاهرة - ت: ٥٧٤٤٦٢٠ - ٥٧٤٢١٩٠ - فاكس: ٥٧٥٠٤١٩

فى هذا العدد

- كلمة التحرير
- حرة .. أم .. فوضى
- الأسس العلمية مع المناقشة
- القانون المصرفي الدولي
- تعريفه وموسمونه ومصادره
- الترخيصات التأمينية
- الأراء المؤيدة والمعارضة والنقاط الحساسة
- التشريعات التأمينية
- أسلوب مقترح لتطبيق نظام الضريبة
- على القيمة المضافة
- لمواجهة التغيرات الاقتصادية في مصر
- إصدارات
- رسم تنمية الموارد المالية
- وضريبة التضامن الاجتماعي
- التشرة الإرشادية
- إعداد / قطاع الشؤون الاقتصادية

• الأبحاث المنشورة بالقسم الأول محكمة وفقاً لقواعد النشر العلمي للتعريف عليها عن طريق الأساتذة كل في تخصصه

ثمن النسخة

سوريا	٣٥ ل.س.	ليبيا	٥٠٠ درهم
لبنان	١٥٠٠ ليرة	السودان	٤٠ جنيه
العراق	١٠٠٠ فلس	الجزائر	٥ دينار
الأردن	٦٠٠ فلس	الكويت	٦٠٠ فلس
السعودية	٧ ريال	دول الخليج	٨ درهم

الاشتراكات

- الاشتراكات السنوية ١٨ جنيهات مصري داخل جمهورية مصر العربية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي في جميع الدول العربية
- ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه .
- الإعلانات يتفق عليها مع الإدارة

الاقتصاد. حرية

.. أم.. فوضى



أحمد عاطف عبد الرحمن

التي تحول بين دخول هذه السلع الغذائية إلى أسواقها من أجل هذا جاءت مظاهرات الاحتجاج عندما يشعر الناس في أى دولة أن هناك اتفاقات دولية. ستعقد... فالتظاهر من أجل الضعفاء الذين لا حيلة

لهم سوى أن يعيدوا حساباتهم بين أنفسهم ويعدلوا من أوضاعهم حتى لا يجرفهم التيار إلى انهيار اقتصادى واجتماعى لا يعرف مده إلا الله .

إن الإسراع بخطى واسعة للانضمام للنادى العالمى فى ظل عولمة لا مكان فيها للضعيف من هذا المنطلق وجدنا المظاهرات ضد كل المؤتمرات الخاصة بالتجارة الدولية من أجل الدول النامية والفقيرة والتي ستعانى من سلبيات العولمة... حيث تبحث الدول الصناعية الكبيرة فى أوروبا عن أسواق لمنتجاتها ومصادر لخاماتها ومستلزمات إنتاجها... ومن هنا يأتى الحذر والتأنى... لا بد أن نعمل حساباً لخطورتنا وإلى أين نحن نسير والمؤشرات كلها توضح مدى المعاناة التي يعيشها الاقتصاد المصرى من الهوة الكبيرة بين المجتمع المصرى والصناعة المصرية بل قرى الإنتاج المحلية...

إن المرحلة الحالية التي تمر بها البلاد ومنذ خمس سنوات تقريبا . مع بداية تطبيق الجات وياق من الزمن خمس سنوات أخرى ومع قرب نهاية فترة السماح ومع بداية توقيع المشاركة الأوروبية لتأخذ طريقها للتنفيذ بعد أن تأخذ شكلها التشريعي من المجالس المختلفة لدول الاتحاد الأوروبي التي وقعت على هذه الاتفاقية .

واليوم ١١ مايو يعقد فى طنجة بالمغرب منتدى البحر الأبيض المتوسط لدول أوروبية وعربية لإيجاد منطقته حرة لعدد من دول يور أوسطية ونحن نعرف مقدما أنها اتفاقية بين القوى والضعيف بين المتحضر والمتخلف مع من تعدى حد الفقر وبين ما دون حد الفقر بين من يشترط ويشترط وبين من يسلم أمره... هذه هي الاتفاقيات والتي يسارع إليها الأقوال... أسواق جديدة لمنتجاتهم ووضع العراقي أمام... إرادة إليهم حتى لو كانت زراعية فليدهم من الأ... ثرات



عبئاً على الأسرة هذه هي البطالة بعينها التي تمن الحكومة عن أرقام تخالف الحقيقة تماماً .

دولة بها ٢٨ جامعة ومعهداً عالياً - وللأسف حتى التعليم يسير بدون تخطيط لاحتياجات السوق بل نجد أن في كل محافظة من الكليات النظرية ما تقتذف منها إلى الشارع بعشرات الآلاف من المحامين والمحاسبين وخريجي الآداب والكليات الأخرى التي من الصعب استيعابها أو إيجاد عمل لها .

إن التعليم يحتاج الثورة بدلاً من الفوضى التي نعيشها ثورة من أجل التحول إلى ما يحتاجه السوق المحلي أو الخارجي ويجب أن يسير مع الخط العام للدولة من أجل التنمية - إن هناك من الصناعات لا تجد من الفنيين ما يكفي حاجتها والتدريب وهذا غير متاح في مجتمع خال من التخصصات الفنية .

إن النظام الحزبي الفاشل المسيطر على الحياة السياسية هو من أول الأسباب في هذه الفوضى لأن الديمقراطية التي يستخدمونها اسماً فقط ولكن فعلاً هي سيطرة الحزب الحاكم بقيادته الموروثة من الاتحاد الاشتراكي بدون برنامج حزبي . . . فكل وزير قائم يدمر ما فعله سلفه دون دراسة ودون التقيد بخطط أو برنامج واضح للحزب يلتزم به الجميع . . . إن وجد وهذا في حد ذاته نوع آخر من الفوضى التي ينفع ثمنها للفقراء من هذا الشعب . . . وإعلام فاسد تسمك بالتوقيت الصيفي لتوفير الكهرباء . . . والتلفزيون المصري بقنواته الرئيسية تغلق أبوابها الساعة ٥ صباحاً بأفلام هابطة ومسلسلات تشجع على الجريمة . . . أصبحت قنوه لفساد الشباب والبلطجة التي لم تعرفها مصر من قبل . . . كل هذا من وراء الفوضى الإعلامية والتي يتباهى بها من وضعها ودافع عن الإباحية المنتشرة الآن في جميع برامجنا حتى أننا إن كنا مسلمين أو في دولة علمانية لا دين لها . . .

وكيف تصارع من أجل البقاء مع المارد القادم لها من الخارج .

إن غياب التخطيط الاقتصادي وما نعيه ليس في تدخل الدولة ولكن ما نهدف إليه هو تنظيم الحياة الاقتصادية ولا نترك الأمور على نحوها . . . كما حدث ويحدث بلا ضابط و رابط . . . الكل يفعل ما يريد دون مراعاة للمصلحة العامة لقد تغلبت المصالح الشخصية المتعارضة على الحياة الاقتصادية والكل ينظر للحرية بمنظار شخصي . . . بمعناها أن كل من يريد أن يفعل فليفعل ما يشاء دون النظر إلى مربيها ومنها ظهرت أزمة السيولة - والركود - منها إلى أزمة العقارات المنتشرة هنا وهناك يسكنها الغربان . . . لأنها تمت في عجلة أمام أرباح خيالية يحملون بها وجاء ذلك على حساب السيولة . . . تفكير ناقص في الاستثمار وفي عجلة من اليدوك جريا وراء الأرباح التي كانت من مصادرها الاستثمار العقاري . . . حتى تحولت إلى خرابيات أضاعت المليارات من السوق وأيضاً من الاستثمار الصناعي . . . في غيبة عن قاعدة من المعلومات تكون مناعة ومطلبة للجميع بدلاً من التضارب في المعلومات بين أجهزة الدولة المختلفة .

وقد أخطأت . . . البنوك في تحديد مسارها . . . وأصبح دورها في تمويل الصناعة محدوداً بعدد من المستثمرين الذين حصلوا على المليارات وتركزت البنوك الصناعات المتوسطة والصغيرة بدون تمويل يساعد حتى على تحديث الآلات بل في الحقيقة هي التي تتحمل أساساً عبء تشغيل الآف من العمالة والشباب .

فهذه الأخطاء الفاحشة والتي أثرت على الاقتصاد المصري وأدت إلى حالة من الجمود والتجمد لأموال الدولة بين عقارات وقصور لا تمتشى مع مجتمع يعيش أكثر من نصفه دون حد الفقر وشباب ضائع لا يخلو كل بيت من وجود من ٢ إلى ٤ شاب خريج جامعة بدون عمل مما يمثل

حساب ورغم أيديها الماطخة بالدماء العربية التي فقدت من القوة ما يردع هذا الماكر الأثيم . . .

الاقتصاد المصري يعاني من الفوضى ومن الظلم في نفس الوقت للمصغير الذي لا يجد من يساعده مع أنه أصل المجتمع ودعامته الرئيسية .

ولكن ماذا نقول بعد أن ضاع كل شيء ونحن أمام موازنة عامة للدولة تبحث عن مصادر إيراد لتعالج العجز بدلا من التوفير في النفقات التي لا حصر لها والتي تنفق بالمليارات في إعلام فاشل أو إستثمارات من قبل أجهزة الدولة هنا وهناك ما يعد إستنزافاً للمال العام في مجالات لا يجب أن تطرقها الدولة

ثم نعلق المشائق للصغار الذين يحملون على ظهورهم هموم هذه الأمة فليس لهم من حماية إلا الله .

لقد فشلت الدولة في سياسة الخصخصة وضاعت الحصيلة . . . وفشل الصندوق الاجتماعي لفساد النعم وضاعت آمال الشباب وفتحوا الأبواب لعناصر معدودة تقترب وتتهل من أموال الدولة كيف تشاء

لقد قامت الدولة من أجل القضاء على الإقطاع ومجتمع نصف في المائة . . . ولكن عاد الوضع كما هو عليه . . . بل أفئح ويصوره مقززة الآن . . . الهرم إنقلب على رأسه وأصبح من لا يملك . . . يملك كل شيء ومن يملك فقد كل شيء إلا شيئا واحداً لا يقدر الزمن على تغييره وهو أصالة المعدن - فالعملة النادرة تظل نادرة بأخلاقتها وبمبادئها ولو كره الكافرون

إننا نسمع عن الحفلات الصاخبة تحت سفح الهرم وفي الساحل الشمالي تضم أولاد الذوات الجدد . . . طبقة عشوائية خلقتها ظروف أمة أنهكها المرض . . . وطال من جسدها كل مكان . . .

حقيقة نسأل هل هي حوية . . . أم فوضى

مما أصاب الإنسان بالإحباط . . . كيف يستمر التليفزيون حتى الساعة الخامسة صباحا ونحن نسعى إلى ساعة نوفرها في الكهراء - ثم يأتي موعد أذان الفجر ولا نجد من يهتم به أمام أفلام خليمة وخارجة أدخلت الفساد في كل منزل - ويقول البعض إن الدش والانترنت أباح ما لم يبيع أو يستبح ما حرّمه الأديان وكأننا في مجتمع اكتملت له كل وسائل الرفاهية - وليس شعب فيه من الأمر ما يتناول أفرادها طعام الإفطار فقط لصنيق ذات اليد ولو حصل على تلفزيون بدائي أبيض وأسود كما يقال ليجد من الإعلانات ومن الخلاعة ما يدمر أخلاق الشباب الفقير الناظر لكل شيء من حوله . . . وهو محروم منها والحاقد على ما يحدث من حوله . . . حتى يصاب بحالة من الإحباط . . . وهذا هو مصدر الارهاب والجريمة والبلطجة لفقدان الثقة في المجتمع واختلقت المعايير . . . وأصبح الفساد طريقا سهلا لتحقيق ما يريد .

إن الحزب والحكومة وأدواتهما التي لم تتغير من عشرات السنين قابعة حتى يفعل الله بها أمراً كان مفعولا . . . لقد فعلنا في مصر الكثير والكثير .

الفوضى في كل مكان أنت إلى الفساد في جميع جوانب الحياة الاقتصادية وضاع في خضم هذا الزحام من المشاكل التي أوجدناها بأنفسنا غياب الدولة في شكلها المنظم ، والحرية الاستثمارية لم تأت بفمارها لأنها فقدت عنصر التخطيط .

الفوضى في الاستثمار . . . الفوضى في الاعلام تملك أقالماً صناعية لعالم آخر . . . ومعظم الشعب يحتاج إلى لقمة الخبز ليشتيع البطون الجائعة التي قذفت بها الجامعات إلى عرض الشارع .

إن أشد ما يضحك في هذا الحزب إنه لا عقيدة له . . . ويبقى النظام كما هو لا تعديل إلا في الأشخاص أما النظام بعيدا عما ما يحدث في العالم المتحضر . . . حتى إسرائيل التي تتباهى بديمقراطيتها والتي يعمل لها العالم ألف



طلعت أسعد عبد الحميد

الأسس العلمية مع المنافسة

دكتور طلعت أسعد عبد الحميد

أستاذ التسويق والإعلان - كلية التجارة - جامعة المنصورة

• ماذا يعني المنافس؟ Competitor

من وجهة نظر المؤسسة ، فالمنافس هو أى مؤسسة تشاركنا فى الحصول على حصة من المنفق من أموال العملاء . وبالتالي فإن نجاحنا فيما نقوم أو نعرض يمكن من الحصول على ثقة العملاء وإقبالهم على إنفاق أموالهم على سلعنا وخدماتنا .

• المنافسة مباشرة وغير مباشرة

المنافس المباشر هو الذى يقدم سلفا وخدمات تتطابق بشكل شبه كامل مع منتجاتنا فى سوق مثل الأقلام الرصاص ، والمنظفات الصناعية . . . إلخ (أومو - إريال) المنافس غير المباشر هو الذى يقدم سلعا وخدمات تؤثر على الإقبال على منتجاتنا ويمكن من التحول لقطاع من السوق إليها ، مثل الأقلام الحبر المسائل والجاف ، والأقلام الرصاص الخشبية ، والأقلام الرصاص ذات الأمان المتعددة .

ومع زيادة وسائل الاتصال . . زاد مفهوم المنافسة فقد أثر

• لماذا نحلل المنافسة؟

(١) الرغبة فى مواجهة (الداخلين الجدد (New Enterants) والذين يرغبون فى تقديم نفس المنتجات بمواصفات أفضل وأسعار أقل للحصول على حصة سوقية .

(٢) الرغبة فى مواجهة التغير فى تطلعات العملاء ورغباتهم المتزايدة فى تكلفة أقل . . جودة أعلى . . مع رغبتنا فى استمرار الربحية وتزايدها .

(٣) مقاومة ما يقوم به المنافسون من أعضاء السوق سواء من استراتيجيات دفاعية أو هجومية . . لتحقيق أهدافنا فى السوق .

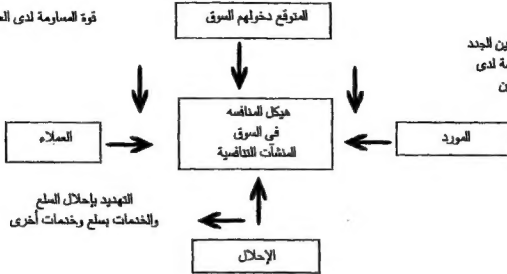
(٤) مواجهة تحديات التطور فى السوق ووجود الأفكار الجديدة الخاصة باتحادات المنتجين ، أو تجمع الموزعين . وزيادة القدرة التنافسية لمنافذ التوزيع ، وللموردين كل يبحث عن المزيد من الربحية .

(٥) التعامل بشكل أفضل مع هجمات التكنولوجيا المعتادة ، والتحول من منتجاتنا إلى منتجات أخرى .

قوة المماومة لدى العملاء

المتوقع دخولهم السوق

تهديد المنافسين الجدد
قوة المساهمة لدى
الموردين



خطوات تحليل المنافسة

إن إجراء تحليل دقيق ومفصل عن عمليات المنافسين مقارنة بعمليات مؤسستنا من الأمور الأساسية لنجاح وإستمرار وجود المؤسسة في السوق ،
ويمر ذلك من خلال مجموعة من الخطوات :

الخطوات	أمثلة
(١) حدد عوامل النجاح لهذا الفرع من النشاط	- توزيع شامل . - تكاليف إنتاج أقل . - منتجات طويلة العمر .
(٢) حدد المنافسين الحاليين والمترقبين	
(٣) حدد الوظائف الداخلة في عملية التقييم	- الأعمال الإنتاجية - التوزيع والمنافذ - صفات المنتج - الترويج - تكاليف المواد الخام
(٤) حدد العوامل التي ستتم مقارنتها داخل تلك الوظائف	- هامش الربح المتاح للموزع - قوة الاحتمال للمنتجات - القيمة المدركة للسعر
(٥) قم بقياس ، ومقارنة هذه العوامل	+ ٢٠٪ في وقت التسليم عن المنافسين + ١٠٪ في تكاليف المواد الخام عن المنافس (أ) و ١٥٪ عن المنافس (ب)
(٦) قم بتصميم برنامج للتخلص من نقاط الضعف مقارنة بالمنافسين	+ زيادة هامش الربح للموزع من ٨٪ إلى ١١٪ . + تزويد قسم التسليم بثلاث سيارات جديدة وخط تليفوني آخر خلال ٣ شهور .
(٧) نفذ البرنامج	- حدد المسئولين - حدد الزمن بشكل واضح

الفيديو وأشرطةه على مبيعات الكتب الثقافية والقصص ، كما أثرت القنوات الفضائية على الفيديو..

تعرف علي مكونات التفوق

التنافسي لتبقى في السوق

١- الريادة في تقليل التكلفة ،

هي استراتيجية قامت بها العديد من الشركات منها شركة Goldstar الكورية وشركات السيارات اليابانية بغرض خفض التكلفة للمحافظة على البيع بسعر أقل من المنافسين مع تحقيق أعلى عائد ممكن .. وهذه الاستراتيجية من شأنها أن تحقق ما يلي :

(١) تحقيق كفاءة عالية في العمليات الإنتاجية والتسويقية .

تطبيق :

تخير ثلاث من المنشآت المنافسة لك ثم حدد ما يلي بالنسبة لكل منها ..

نحن	منشأة (١)	منشأة (٢)	منشأة (٣)
عناصر			
الريادة			
في تقليل			
التكلفة			
مدى مطابقة			
المنتجات			
لرغبات			
وحاجات			
الشرائع			
السوقية			
المختومة			
مدى			
وجود			
مزيج			
تسويقي			
أعمال			

(٢) مواجهة الداخلين الجدد في السوق .

(٣) مواجهة سريعة مدروسة للمنافسين الحاليين .

(٤) استخدام التكنولوجيا الجديدة في الإنتاج الكبير بما

يحقق وفورات في التكلفة .

(٥) رقابة أفضل على المخزون .

٢- تقديم المنتج الأمثل للشريحة السوقية

المناسبة :

ويتضمن ذلك تحديد الشريحة السوقية التي تريد المؤسسة خدمتها أو تقديم المنتجات إليها ، ثم تصميم وتطوير المنتجات التي تواجه احتياجات تلك الشريحة .. وبالعالي فإن منتجاتك ستكون المثل بالنسبة لتلك الشريحة، حيث ستقدم إليهم منتجات متفردة الصفات Unique .

٣- تقديم مزيج تسويقي أمثل :

ضرباً بالغاً لموقف المنشأة في السوق ، كما أن معرفة عناصر الخفض في التكاليف أمر ضروري للنظر فيه من جانب مؤسستا .

سواء كان الأمر متعلقاً بتقليل التكلفة أو تقديم المنتج الأمثل للشريحة السوقية المناسبة .. فالأمر مرتبط دائماً بالتركيبية المناسبة للمزيج التسويقي وكيفية إدارة هذه التركيبة بكفاءة

٢- التحليل المالي :

يتم التحليل المالي للأرقام التي يتم الحصول عليها من المنافسين حيث تحدد :

أدوات تحليل المنافسة

كما نعلم فإن الهدف الرئيسي من تحليل المنافسة هو أن نجد لأنفسنا طريقاً نصلح به استراتيجية قوية تواجه المنافسة وتصلح حدوداً لتأثيراتها في المستقبل . وعادة يتم ذلك عن طريق ما يلي :

(١) التكاليف التنافسية :

إن التعرف على تكاليف المنافسين أمر ضروري ، إذ أن المنشآت المنافسة التي تتمتع بإمكانية خفض تكلفتها تعمل

- (١) العائد على الاستثمار .
- (٢) معدلات الدوران .
- (٣) نسب السيولة .
- (٤) نسب الربحية .
- (٥) نسبة الأصول الثابتة للأصول المتداولة .
- (٦) نسبة الديون .
- (٧) الرافعة التشغيلية .

قائمة التكاليف المقارنة النسبية

منشأتنا

٨ تكاليف ثابتة	←
٥ تكاليف إدارية	←
٢ تكاليف فنية	←
١٥ تكاليف التسويق	←
٨ نقل وشحن	←
١٠ تكاليف أخرى	←
١١ عمل	←
٣٥ مواد خام	←

المنافس

١١ تكاليف ثابتة	←
٥ تكاليف إدارية	←
٢ تكاليف فنية	←
٢٠ تكاليف التسويق	←
٦ نقل وشحن	←
١٠٦ تكاليف أخرى	←
٩ عمل	←
٣١ مواد خام	←

جدول تحليل عناصر التكلفة للمنافس

العنصر	النسبة لدينا	الفرق	السبب المتوقع
مواد خام	٣٥	٪١٣+	يشتري المنافس بكميات أكبر في المرة الواحدة
عمل	١١	٪٢٢+	مصنعا يعطى اجورا أعلى
النقل	٨	٪٣٣+	سياسة التوزيع لدينا بانتقاء عدد أكبر من الموزعين من المنافس
والضحن	١٥	٪٢٥-	بيع أصناف أخرى في نفس السوق والاسم التجاري أرسخ في السوق
التسويق	٨	٪٢٧-	يعتمد المنافس على منافذ البيع المباشر
التكاليف الثابتة			عدد العاملين في المركز الرئيسي أعلى لدى المنافس عنا .

(٢) ما هي صورة المنافس ، والخدمات ، والخصائص

المدركة في أذهان المتعاملين لمنتجاتنا ومنتجات المنافسين ؟

(٣) ما هي درجة القبول العام لمنتجاتنا مقارنة

بالمنافسين ، (والاسباب) ؟

(٤) ما هي نقاط الضعف والقوة بين منتجاتنا

ومنتجات الآخرين من وجهة نظر العملاء على أن تعد هذه الدراسات بشكل منظم ؟

٤. تحليل المزيج التسويقي المتكامل ..

من الضروري أن تقوم المنشأة بتحليل متكامل لعناصر

المزيج للتسويق أي تحدد ما هو المستخدم من كل جزء

(٨) للتعادل وحدود الأمان لكل منتج .

٣- تحليل العلاقات بين المنتج والسوق بيننا وبين المنافسين ..

ويعنى هذا التحليل بفهم المنشأة لطبيعة دور المنتجات الخاصة بنا ، والخاصة بالمنافسين في إشباع حاجات ورغبات العملاء ، ويتم ذلك من خلال إعداد قوائم الاستقصاء ، والمجموعات الاختبارية التي تقيس العلاقات بين المنتج وبين العملاء من حيث القبول والطعم واللون والسعر ، والتركيبه ، والتوافر ... إلخ مقارنة بالمنافسين ، وذلك من خلال الاجابة على :

(١) ما هي نوعية العملاء بالنسبة لمنتجاتنا ومنتجات

المنافسين ؟

فيه .. فهناك منشآت تركز على الجودة والمنتج ، وأخرى تركز على السعر ، وأخرى تركز على منافذ البيع ، وهكذا ..

كل شركة لها ميزتها في عالم التسويق	
* تطوير منتجات	سونى
* توزيع - وإدارة منتجات	تويوتا
* صنع فى السوق	فيدرال اكسبريس
* البيع وإدارته	أى بى إم I. B. M
خدمات العملاء	زيروكس
	جنرال إلكتريك

٥- تحليل عناصر القوة والضعف

S.W.O.T ANALYSIS

يعتبر هذا التحليل من أهم الطرق المستخدمة فى تحليل المنافسة ، ويمتاز هذا التحليل لشموليته ، وإبرازه للنواحي القوة والضعف المؤثرة على الفرص والمخاطر التسويقية ، ويتضمن هذا التحليل ما يلى :

(١) ما هى مظاهر القوة التى تتميز بها STRENGTHS ، وهى أوجه القوة التى يمكن أن يدركها المستهلك ويحدها فى سلوكه وخدماته .. ولكن تجلب ما يقال عن سلوك أنها جيدة ، ممتازة ، ونظرا الى معايير غير مستهلكه . حدد عدد مظاهر قوتك (للأكمنة ، الظاهرة) وقارن بينها وبين حاجات المتعاملين .. وحدد ما يمكن أن يقال لهم ..

(٢) ما هى مظاهر الضعف التى توجد لدينا Weaknesses ، إذ عليك أن تعلم أن مظاهر الضعف هى مخاطر تسويقية مستقبلية علينا أن نحدد (من وجهة نظر وإدراك المستهلك) فى منتجاتنا .. ولا تقارنها بمظاهر القوة .. بل حدد إمكانية تلافيها .

(٣) حدد الفرص المستقبلية Opportunities ، أن الأهمية الخاصة التى تعطىها مؤسستك لمظاهر القوة هى فرص تسويقية موجهة .. ولكن اعلم أن كل منافع يفعل ذلك ويحاله .

(٤) حدد للتهديدات Threats التى يمكن أن تواجهك من جراء نقاط الضعف لديك .. أو نقاط القوة لدى المنافسين ، حدد حجم التهديد المتوقع .. ومصدره .. وآثاره .

*** ويمكن للتحليل السابق من ..

- (١) مروامة المفريات البيعية ومراكز القوة التى تخلص بها المؤسسة مع الفرص التسويقية المتاحة فى السوق .
- (٢) للعمل على تحديد تأثير مراكز الضعف لدى المؤسسة والعمل على تحويلها إلى مراكز قوة .
- (٣) العمل على تجنب المخاطر والتهديدات التى يمكن أن تصيب المنشأة ، أو تخفيض تكلفتها .
- (٤) الخروج بنقاط القوة فى سيناريو منظم .

تحليل عناصر القوة والضعف SWOT


٦. تحليل المنتجات ووضعها في السوق :

عندما تتحدد خطوط المنتجات ، أو أشكال المنتجات في الخط الواحد وعندما يتسابق المنافسون في عرض انواع وأشكال متعددة من المنتجات فإن على المنشأة أن تقرر أى من المنتجات يمثل بالنسبة لها درجة أعلى من النمو وأى منها يمثل درجة أعلى من المخاطرة وذلك في ضوء العائد الكلى المحتمل لكل منتج ولتشكيلة المنتجات المعروضة حتى يمكن أن تقوم بالاختيار المناسب من البدائل المعروضة ، ويتم ذلك من خلال قياس الموائد المالية للاستثمار في كل نوع من هذه المنتجات في ضوء الموقف التنافسى الذى يحظى به المنتج في السوق .

العناصر	أنت	المنافس (١)	المنافس (٢)
عناصر القوة STRENGTHS			
عناصر الضعف WEAKNESSES			
الفرص التسويقية المتاحة OPPORTUNITES			
المخاطر التسويقية والتهديدات THREATS			

كما حلت ذلك بالنسبة لمنتج واحد .. حله لباقي المنتجات، ثم حل مواقف كل منافس لكل منتج لتكون النفاذ

الحصة السوقية للمنشأة

مرتفعة +	مرتفعة +	مرتفعة +
المنتجات الأولى بالرعاية	المنتجات للجرم Stars	معدلات نمو المبيعات في الصناعة +
? Children		
المنتجات الأقل حظا في السوق Dogs		-
منخفضة -	المنتجات المدرة للدخل Cash Cows	

١- المنتجات النجوم .. (+ نحن + المنافسين)

وهي تلك المنتجات التي تتميز بحصة سوقية كبيرة في السوق ، وتعمل في سوق تنمو بدرجة عالية ، وبالتالي فإنه من المتوقع أن تكسب المبيعات المستقبلية للزيادة ، وإن تحظى المنشأة بنصيب الأسد من النمو المتوقع ، وقد يجد البعض أن هذا النجاح يحتاج إلى سياسات تسويقية أقل جهدا ، ولكن على العكس من ذلك فإن هذه المنتجات تحتاج إلى استثمارات مالية أكثر ، وتحتاج إلى جهد للحفاظ على الصورة الذهنية للمنتج في السوق ، حيث تجذب المنتجات الناجحة عادة العديد من المنافسين الجدد في السوق .

٢- المنتجات المدرة للدخل (الأبقار) .. (+ نحن - المنافسين)

وهي منتجات متميزة تقدم مصدرا كبيرا من المبيعات وتتمتع بقدر معين من الولاء ، ولكن بالرغم من تميز هذه المنتجات فإن السوق لا يتيح لها حرية الحركة فإنها تنمو بمعدل بطيء ، وتعتبر هذه المنتجات مصدرا للربح بدرجة كبيرة للمنشأة ولكن من المحتمل أن يتطور حجم الربح بمعدل أقل عن طموحات المنشأة وتحتاج إلى جهود كبيرة من جانب المنشأة لمواجهة عدم استقرار السوق ، والسعى ناحية رفع معدل حركتها في السوق لتكون كالمنتجات النجوم .

٣- المنتجات الأولى بالرعاية (الطفل المشكلة) ..

.. نحن + المنافسين

وهي تلك المنتجات التي لا تحظى حاليا بقدر مرتفع من الحصة السوقية ولكن سوقها يتميز بارتفاع حجم الطلب المستقبل ، وبالتالي فإن على المنشأة أن تسعى إلى زيادة الاهتمام بهذه المنتجات للحصول على نصيب أكبر من الطلب الكلي وتدخل أيضا في مرحلة الهجوم .

٤- المنتجات قليلة الحظ (الكلاب) .. (+ نحن - المنافسين)

وهي تلك المنتجات ذات الحصة السوقية المنخفضة ، والتي تواجه أيضا تخففا في حجم التطور المتوقع في المبيعات خلال الفترة المستقبلية ، وبالتالي فإن هذه المنتجات تعتبر عبئا على إدارة العمل التسويقي .





تمثل

شركة مهر / شبين الكوم للغزل والنسيج

صناعة الغزل والنسيج

ولجهة مصر للصناعية المتقدمة في هذا المجال - ولك الحقة يؤكدنا حجم ولوعة انتاجها من الغزل وكذلك الإقبال المستمر الذي يلاقى لنتائجها من هذه الغزل في أسواق العالم شرقاً وغرباً .

- والشركة تفخر بإنتاجها المتطور والمستخرج من الخيوط : السمكة - والمتوسطة - والرفعة وكلها تتلابق وأرقى المواصفات العالمية .
- قطن 100% :

- الطرف المفتوح : من مرة ٨ إلى مرة ١٨ (O.E) .

- الغزل الحلقي : من مرة ٢٤ إلى مرة ٤٠ مسرحة وممشطة مفردة ومزوية للنسيج وللتريكو .

- ومن النمر الرفيعة : من مرة ٥٠ إلى ٩٤ ممشطة مفردة ومزوية للنسيج وللتريكو .

- خيوط الحياكة : من مرة ٢٠ إلى مرة ٩٤ .

- الخيوط المخلوطة :

- بوليستر / قطن ، بوليستر / فسكوز .

من مرة ١٨ إلى مرة ٤٠ مسرحة للنسيج وللتريكو مفردة ومزوية

- خيوط للشاليهات بأنواعها المختلفة .

- الإكريليك :

- وقد اصناف إلى لنتائجها المتميز من القطن والخيوط والطرف المفتوح خطنا جديدا لإنتاج الآتى :

* غزل الإكريليك : من مرة ٢٨ متري إلى ٥٠ نورمال وهى بالك نسيج أو تريكو بالنظام الصوفى .

* غزل الإكريليك قطن / قطنى ٥٠/٥٠

وتغزو أسواق الشركة أسواق أوروبا وآسيا حيث تقدم بتصدير معظم إنتاج مصانعها من خيوط للغزل المختلفة إلى مجموعة دول الاتحاد الأوروبى - وباقي دول أوروبا للشرقية - وأسواق دول أوروبا الشرقية - وأسواق الولايات المتحدة الأمريكية - كندا - اليابان - تايلاند - وسوريا - قبرص - تركيا - لبنان .

الإدارة والمصانع : شبين الكوم برقيا : شبينكس

تليفون : ٣١٤٠٠٠ - ٣١٤٢٠٠ - ٣١٤٣٠٠ (٠٤٨)

المكاتب : - الأسكندرية ت : ٤٨٣٣١٨٤ - ٤٨٦٥٢٣٦

- القاهرة ت : ٣٥٤٠٤٩٧

Fax : (048) 314100

القانون الضريبي الدولي تعريفه وموضوعه ومصادره

للدكتور زكريا محمد بيومي

أستاذ المالية العامة والتشريعات الضريبية - بحقوق للمنفقة

عميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة - فرع للخرطوم سابقا - المحامي بالنقض والإدارية العليا

تتابع باقية البحث

تكلّمنا في العدد السابق القانون الضريبي الدولي ويدأنا بالبَاب التمهيدى والفصل الاول ونستكمل في هذا العدد باقية البحث .

٢. المعاهدات (القانون الاتفاقي) :

يقصد بالمعاهدات اتفاق يعقد فى صورة كتابية بين شخصين أو أكثر من أشخاص للقانون الدولي بقصد إنتاج آثار قانونية معينة .

فالمعاهدات قد تتعدّد بين دولتين أو أكثر ، فإن تعدد أطرافها سميت بالمعاهد الجماعية Traite collectif وإن كان أطرافها دولتين فقط سميت بالمعاهد الثنائية . وللقوة الإلزامية للمعاهدة فى الحالّتين مقصورة على الأطراف فيها ، ولا تتعلّاهما إلى الغير .

غير أنه ينص عادة فى المعاهدات الجماعية على إباحة انضمام الدول غير الأطراف فيها إليها (١)

وغالباً ما تلجأ الدول إلى عقد معاهدات جماعية أو ثنائية لتجنب الازدواج ومنع التهرب الضريبي الدولي والتعاون فى تحصيل الضرائب بين الدول المتعاقدة ، وقد يحدث أن تتضمن بعض المعاهدات الاقتصادية الدولية نصوصاً تتعلّق بالضرائب .

وقد أثبتت الاتفاقيات الجماعية أنها حل غير عملى إذ لم يعقد سوى اتفاق جماعى واحد سنة ١٩٢٢ بين إيطاليا والدول المختلفة عن الإمبراطورية النمساوية والهنغارية وكذلك عقدت حديثاً اتفاقية الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل ورأس المال بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (٢) .

ولعل صعوبة عقد اتفاقيات جماعية يرجع إلى تباين النظم الضريبية السائدة فى الدول المختلفة وتعارض مصالح هذه الدول فيما بينها .

وقد أثبتت الاتفاقيات الثنائية أنها خير طريقة يمكن

١- الدكتور حامد سلطان والكاتبة عائشة راتب والدكتور صلاح الدين طاهر- القانون الدولي العام- دار النهضة العربية- ١٩٨٧ ص ٤٦ .

٢- صدر بهذه الاتفاقية قرار وزير الخارجية رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٦ - الجريدة الرسمية- العدد ٢٣ فى ١٠ يوليه سنة ١٩٩٦ ، وقد وافق مجلس الشعب عليها فى ٣ يناير ١٩٩٦ .

عن طريقها الوصول إلى حلول عملية لحل مشكلتي
الازدواج الضريبي الدولي ومنع التهريب .

ويلاحظ أن لكل دولة أهلية إبرام المعاهدات (١) .
والمقصود بالدول هنا هي الدولة المستقلة ذات السيادة
وليس الولاية أو الدولة في الدول المتحدة مركزياً .

إن فائدة القاعدة العامة هي أن الحكومة الاتحادية هي
التي تقوم بإبرام المعاهدات الدولية ، وإن كان بعض
السلطات تسمح للولايات على سبيل الاستثناء حق إبرام
المعاهدات الثانوية تحت إشراف ورقابة الحكومة الاتحادية
مثل الدستور السويسري الذي يمنح المقاطعات حق إبرام
اتفاقيات تتفق بالجمارك مع الدول المجاورة (٢) .

على أن القانون الدولي العام في تطوره المعاصر
يعترف للمنظمات الدولية بأهلية إبرام المعاهدات
الدولية (٣) . ومن أمثلة المعاهدات اتفاقية مزايا وحصانات
هيئة الأمم المتحدة والاتفاق الخاص بمزايا وحصانات
الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة والاتفاق
الخاص بمزايا وحصانات جامعة الدول العربية والاتفاقيات
الأساسية للمعونة الفنية والاتفاقية مع منظمة الأمم
المتحدة للأغذية والزراعة وغيرها . وهذه الاتفاقيات
تضمنت إعفاطاً ضريبية (٤) .

ويلاحظ أن المعاهدة الدولية من حيث إبرامها تتمتع
بطبيعة مزدوجة . فهي تتصل بالقانون الداخلي من حيث
إعدادها والتصديق عليها ، وبالقانون الدولي العام من
حيث مفعولها وآثارها . فالأجهزة الداخلية هي التي تقوم
بالتفاوض والتوقيع وتلك التي تقوم بعملية التصديق على
المعاهدة يختص ببيانها القانون الداخلي وبالذات
للدستور ، ولا شأن للقانون الدولي بهذه المسائل . وأما
موضوع المعاهدة والذي تتمثل في العلاقات التي تتناولها
المعاهدة بالتنظيم والآثار المتولدة عنها على عائق كل
طرف من أطرافها فيخضع للقاعدة المستقرة ، العقد
شرعة المتعاقدين (٥) .

وقد نصت المادة ١٥١ من الدستور المصري على أن
رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب
مشفوعة بما يناسب البيان وتكون لها قوة القانون بعد
إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع القانونية .
ولجدير بالذكر أنه قد يطلق على المعاهدات اصطلاح
الاتفاقية أو النظام أو التصريح أو البروتوكول أو الميثاق أو
الخطابات المتبادلة ، وكل هذه المصطلحات لا فرق بينها
إذ أنها تنشئ حقوقاً والتزامات على عائق الأطراف
المتعاقدة .

١ - المادة ٦٥٤ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩ .

٢ - الفكر على إبرامهم - لقانون الدولي العام - دار النهضة العربية - ١٩٩٥ من ١٥٤ وما بعدها .

٣ - لمرجع السابق - من ١٦٦ .

٤ - تضمنت مصر إلى هذه الاتفاقيات وسدوت تعليمات مصلحة الضرائب المصرية رقم (٧) بشأن الإعفاط الضريبية المقررة فيها .

٥ - لذكر على إبرامهم ، لمرجع السابق من ١٧٩ : ١٨٠ .

والقاعدة العامة طبقاً للمادة ١٢ من إتفاقية فيينا لعام ١٩٨٦ ، والمادة ١٢ من إتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩ أن مجرد التوقيع على المعاهدة لا يكفي لنفاذها في حق الدولة أو المنظمة الدولية ، أياً كان شكل التوقيع سواء بالأحرف الأولى أو بالأحرف كاملة . والاستثناء هو أن الدولة أو المنظمة الدولية حسب الأحوال يمكنها أن تعبر عن التزامها بالمعاهدة التي توقع عليها ممثلها في الأحوال الآتية :

— إذا نصت للمعاهدة على أن يكون للتوقيع هذا الأثر .
— إذا ثبت بطريقة أخرى أن الدول المتفاوضة ، والمنظمات المتفاوضة كانت قد اتفقت على أن يكون للتوقيع هذا الأثر .

— إذا أبدت الدولة أو المنظمة إعطاء هذا الأثر في وثيقة الحفوض لممثلها أو عبرت عن ذلك أثناء المفاوضات .

وأضافت المادة المذكورة من الاتفاقيتين بالفتى للذكر إلى أنه :

(أ) يعتبر التوقيع بالأحرف الأولى على نص معاهدة من قبيل التوقيع على المعاهدة إذا ثبت أن للدول المتفاوضة والمنظمات المتفاوضة قد اتفقت على ذلك .

(ب) يعتبر التوقيع بشرط الرجوع إلى نص للمعاهدة

من جانب ممثل الدولة أو ممثل للمنظمة الدولية من قبيل التوقيع الكامل إذا أجازته الدول المنظمة .

والقاعدة في تفسير المعاهدات أن الجهة التي تملك تفسير المعاهدة هي الدول الأطراف في المعاهدة وإن كان هذا لا يمنع من تخويل جهة كمحكمة تحكيم أو محكمة العدل للجماعة الاقتصادية الأوروبية أو منظمة دولية أو غير ذلك .

والأصل في كل معاهدة دولية — إعمالاً لنص المادة (٣١) من إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات التي تعتبر مصر طرفاً فيها بانضمامها إليها — هو أنها ملزمة لأطرافها — كل في نطاق إقليمي — ويتعين دوماً تفسير أحكامها في إطار من حسن النية وفقاً للمعنى المعطى للمعاهدات عباراتها في السياق الواردة فيه ، وبما لا يخل بموضوع المعاهدة أو أغراضها ، .

ومن المقرر أن للمعاهدة الدولية تحبير من وجهة نظر أولية كلاً لا ينقسم ، ووحدة غير قابلة للتجزئة أساساً أن التكامل بين نصوصها كان من الأسس الجوهرية التي أخفلتها الدول أطرافها في اعتبارها عند تصديقها على المعاهدة أو انضمامها إليها ودعاها إلى القبول بأحكامها والالتزام بمضمونها (١) .

وكقاعدة عامة فإن تفسير المعاهدة يقوم به وزير الخارجية وليس لوزير المالية تفسير المعاهدة وإن كان العمل يجرى على استشارته (٢) .

١ - للمرجع الدستورية رقم ٥٧ لسنة ١٤٢٦ / ١ / ١٩٩٣

٢ - يذهب مجلس الدولة للفرنسي إلى أن تفسير الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى جذب الأرواح للضرائب والتي تعد من قبيل الأصول الدبلوماسية تدخل في اختصاص وزير الخارجية فقط (أحكام المجلس في ٢٥ أكتوبر ١٩٣٧ ، ١٦ يناير ١٩٣٩ ، ٢٠ مارس ١٩٤٤ ، ٨ نوفمبر ١٩٥٢ ، Juris, clas seur قسم ١٦٠٢ بند ٣٤ .
Juris, classeur Fisc أحكام محكمة النقض في ٢١ أكتوبر ١٩٥٠ حكم محكمة الامن المدنية في ١٢ مايو ١٩٥٠ بولنية ١٩٥٠ Juris, classeur Fisc
١٦٢٢ بند ٤٩٢

و بالنسبة لموقف القضاء الداخلي في تفسير المعاهدات فإن الاتجاه الحديث هو حق المحاكم الوطنية القيام بعملية التفسير في حالة المعاهدات المتعلقة بالمصلحة الخاصة للأفراد .

ويمنع على هذه المحاكم القيام بالتفسير في حالة المعاهدات التي تتعلق بالنظام العام مثل الامتيازات التي تمنحها الدولتان المتعقدتان لصالح رعايا كل منهما حين الحصول على التفسير المطلوب من وزارة للخارجية ، ويجب احترام هذا التفسير باعتباره التفسير الرسمي الصادر من الحكومة .

وقد أخذت بهذه التفرقة محكمة النقض الفرنسية بعد أن كانت تخول لنفسها الحق في تفسير المعاهدات الدولية الضريبية العامة . ويعتبر موقف هذه المحكمة محل نقد حيث أن المشاكل الضريبية كلها تتعلق بالمصلحة العامة وتعد من النظام العام مما يجعل التفرقة التي ذهبت إليها هذه المحكمة يصعب تطبيقها عملاً في المسائل الضريبية (١) .

أما قضاء المحكمة الفيدرالية العليا بالولايات المتحدة الأمريكية فهو مستقر على أن رأي الحكومة ليس ملزماً للمحاكم الأمريكية التي قد تأخذ به وقد طرحه جانباً وتعمل تفسيرها للخاص بها .

على أنه قد تتضمن المعاهدة نصاً يقضى بأن يكون للتفسير عن طريق اتفاق بين الدولتين المتعقدتين بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وفي هذه الحالة ليس لوزير المالية إصدار مثل هذا القرار وإن كان السبل يجرى على استشارته (٢) .

وقد تضمنت المادة (٣١) من اتفاقيتي فيينا للقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ وعام ١٩٨٦ على القاعدة العامة في تفسير المعاهدات .

وطبقاً لهذه المادة :

١- تفسير المعاهدة بحسن نية طبقاً للمعنى العادي لأنفاظها في الإطار الخاص بها وفي ضوء موضوعها والغرض منها .

٢- الإطار الخاص بالمعاهدة والغرض التفسير يشتمل إلى جانب نص المعاهدة بما في ذلك الدبلوماسية والملاحظات ما يلي :

أ- أي اتفاق يتعلق بالمعاهدة ويكون قد عقد بين الأطراف جميعاً بمناسبة عقد هذه المعاهدة .

ب- أي وثيقة صدرت عن طرف أو أكثر بمناسبة عقد المعاهدة وقبلتها الأطراف الأخرى كوثيقة لها صلة بالمعاهدة .

١- حكم محكمة النقض في ٣١ أكتوبر ١٩٥٠ حكم محكمة السين المدنية في ١٢ مايو ١٩٥٠ Juris, classeur Fisc ١٩٥٠ قسم ١٦٠٢ بند ٤٩ .

2. Maxime Cheretien-Application et interpretation des clauses fiscales des conventions Internationales. Rev. sc. Leg. fisc. 1948.

- راجع اتفاقية مصر والبحرين لجذب الأزواج الضريبي المتعددة في ١٧ / ٩ / ١٩٩٧ (م ٢٧ / ٣) .

٣- يؤخذ في الاعتبار إلى جانب الإطار الخاص
بالمعاهدة :

أ- أي اتفاق لاحق بين الأطراف بشأن تفسير
المعاهدات أو تطبيق أحكامها .

ب- أي مصلك في تطبيق المعاهدة يتفق عليها
الأطراف بشأن تفسيرها .

ج- أي قواعد في القانون الدولي له صلة بالموضوع
ويمكن تطبيقها على العلاقة بين الأطراف .

٤- يعطى معنى خاص للفظ معين إذا ثبت أن نية
الأطراف قد لتجهت إلى ذلك .

وتنص المادة ٣٢ من اتفاقيتي فيينا أنه يجوز اللجوء
إلى وسائل مكملة في التفسير خاصة الأعمال التحضيرية
للمعاهدة والظروف الملابسة لعقدها وذلك لتأكيد المعنى
الناشئ عن تطبيق المادة ٣١ سائلة الذكر .

ويشور للتساؤل عما إذا كانت للمعاهدة أو للقانون
الداخلي هو الواجب التطبيق في حدوث تعارض بينهما .

يرد على ذلك بأنه كقاعدة عامة تكون الاتفاقيات
الصربية للدائفة في مرتبة أسنى من نصوص القانون

الداخلي . وهذا هو المبدأ المعمول به في كل من
فرنسا (المادة ٥٥ من الدستور)^(١) وجرى به قضاء

محكمة النقض الفرنسية وألمانيا الاتحادية (المادة ٢٥
من الدستور) .

ومع ذلك فإنه يتعين أخذ للقاعدة السابقة بقدر من
الحفظ للأسباب الآتية (٢) :

أ- بعض الدول لا تعترف تماماً بمسؤوليات
الصربية على نصوص القانون الداخلي . ففي الولايات

المتحدة تتفوق نصوص المعاهدة على نصوص القانون
الداخلي بشرط التحقق من أن الكونجرس الأمريكي يقصد

ذلك . بمعنى آخر قد يقصد الكونجرس العكس تماماً وهو
عدم مخالفة نصوص المعاهدة للصربية لنصوص

القانون الداخلي . وبطبيعة الحال يتعين الرجوع إلى
الأعمال التحضيرية للقانون الصادر من الكونجرس

بالتصديق على المعاهدة الصربية للتحقق من هذا القصد .
ب- وبالنسبة للدول التي تعترف بتفوق المعاهدة

الصربية على القانون الداخلي ، فيتعين أن يربط القضاء
هذه النتيجة بوجود خصومة قضائية أمامه .

وفي مصر ، تنص المادة ١٥١ من الدستور على أنه
رئيس للجمهورية يبرم المعاهدة ويبلغها مجلس الشعب

مشفوعة بما يناسب من الجيان ، وتكون لها قوة القانون
بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع

المقررة .
وبموجب هذا النص تأخذ المعاهدة الدولية بعد إبرامها

والتصديق عليها ونشرها حكم القانون الداخلي ، وهي لا

١- جرى قضاء محكمة النقض الفرنسية على سمو نصوص المعاهدة للصربية على القانون الداخلي حتى ولو كان لاحقاً للتصديق على
المعاهدة الصربية بينما جرى قضاء مجلس الدولة للفرنسي على سمو القانون الداخلي لللاحق على التصديق على المعاهدة الصربية . الدكتور
السيد عبد المولى - الضرائب والمعاملات الدولية - دار النهضة العربية ١٩٩٧ - ص ٧ وما بعدها .

٢- المرجع السابق - ص ٨ .

تكسب قوة القانون بمجرد إقرارها وإنما يحين لذلك التصديق عليها من مجلس الشعب ثم نشرها في الجريدة الرسمية ، ومن ثم يخضع قاضي الموضوع في تفسيرها وتطبيقه للمعاهدة لنفس رقابة محكمة النقض في شأن تفسير وتطبيق القانون الداخلي .

وعند تعارض القانون الداخلي مع المعاهدة فإن كانت المعاهدة لاحقة للقانون الداخلي فإنها تعتبر فاسخة له عملاً بالمادة الثانية من التقنين المدني ، أما إذا كان القانون الداخلي لاحقاً للمعاهدة ، فقد ذهب الرأي القائل بوحدة القانون الدولي والقانون الداخلي إلى أن الواجب المفروض على الدولة بالوفاء بالتزاماتها الدولية يستلزم اعتبار المعاهدة في مرتبة أعلى من القانون الداخلي ، ومن ثم فإنها لا تتسخ بقانون داخلي لاحق إعمالاً لقاعدة تدرج التشريع . ولكن القائلين بأزدواجية القانون الدولي والقانون الداخلي ذهبوا إلى أنه عند تعارض القانون الداخلي اللاحق لأحكام معاهدة دولية سابقة فإنه يعمل في شأنها بالتقواعد التي تحكم تعارض القوانين الداخلية المتعاقبة فيعتبر القانون الداخلي ناسخاً للقانون السابق عليه دون نظر لما يفرضه القانون الدولي من التزامات (١) .

وقد جرى قضاء محكمة النقض المصرية على اعتبار المعاهدة جزءاً من التشريع المصري الداخلي فتقيد ما سبقها من تشريعات (٢) .

وتطبيقاً لذلك تكون معاهدات تجلب الأزدواج ومنع التهرب الضريبي الدولي وكذلك المعاهدات الاقتصادية التي عقدها مصر مع الدول الأخرى والتي قد تتضمن مسائل ضريبية مثل الاتفاقية العامة لمنظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التي تضمنتها الوثيقة الختامية لمؤتمر نخلج دورة أورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وجدول تعهدات جمهورية مصر العربية في مجال تجارة السلع والخدمات الموقعة في مراكش بالمغرب بتاريخ ١٥ / ٤ / ١٩٩٤ والتي انضمت إليها مصر ، وصدر بهذا المعنى قرار رئيس للجمهورية رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٥ الجريدة الرسمية العدد ٢٤ تابع في ١٥ يونية ١٩٩٥ ووافق مجلس الشعب على هذا القرار في ١٦ / ٤ / ١٩٩٥ .

هذه الاتفاقيات جميعاً تطبق في حالة تعارضها مع أي قانون ضريبي أو غيره باعتبارها لاحقة ولأن قواعد المعاهدات تسود على القانون الداخلي .

٢-١ تعريف الدولي :

يقصد بالعرف الدولي مجموعة الأحكام القانونية غير المكتوبة التي تنشأ من تكرار التزام الدول لها في تصرفاتها مع غيرها في حالات معينة بوصفها قواعد

١- محمد كمال عبد العزيز - تقنين المرافعات في ضوء القضاء والفقه - الجزء الأول - الطبعة الثالثة - ١٩٩٥ ص ١٧٥ وما بعدها .

٢- المرجع السابق - ص ١٧٥٦ وما بعدها .

الدستورية التي تعرف بقاعدة « قانونية الضريبة » على أن العرف الإنلارى فى مجال الضريبة قد يكون مصدراً من مصادر هذا القانون استثناء مع ملاحظة أنه يمكن الإدارة الرجوع فيه .

وقد يحيل القانون الضريبى الداخلى إلى القواعد المستمدة من العرف كما هو الحال فى قانون ضريبة الدخل المصرى رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ الذى ينص فى مادته ٢٧ / ٢ على أن تحديد صافى الربح الخاضع للضريبة يكون بعد خصم جميع للتكاليف وخاصة الاستهلاكات الحقيقية التى حصلت فى دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقاً للعرف وطبيعة كل صناعة أو تجارة . ولكن الأمر ليس كذلك فى مجال القانون الضريبى الدولى إذ يعترف بالعرف لأن القواعد والطرق المتبعة فى تطبيق اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبى التى لا تجد بصفة دائمة أساسها وتبريرها فى المبادئ العامة للقانون الدولى تستعد بصورة ملموسة تلك القواعد والطرق المتبعة فى تفسير القانون الضريبى الداخلى (٥) .

والفعل التقليدى الذى يشير إلى الدور الذى يلعبه العرف الضريبى الدولى يبدو عدد عقد اتفاقيات تجنب

تثبت لها فى اعتقاد غالبية الدول للمتحصنة وصف الإلزام القانونى (١) .

ويختلف العرف عن العادة إذ أنه على الرغم من أن كلا منهما سلوك يتكرر مرة بعد أخرى ، إلا أن هناك فارقاً جوهرياً بينهما . فالعادة خطيرة فى تكوين العرف ولكنها لا تخلق عرفاً دولياً إلا إذا أسست على الشعور بالالتزام (٢) .

والعرف ليس نتاج السلوك الشكلى المطابق فى مجال العلاقات الدولية ولكنه أيضاً نتاج للتشريع الوطنى المطابق والقرارات المتشابهة للصادر عن السلطة التنفيذية فى مختلف الدول التى تباشر الدولة بواسطتها وعبرها وظيفة التشريع (٣) .

وتشكل أحكام المحاكم الوطنية من خلال الفصل فى المنازعات التى لها صلة بالقانون الدولى العام طريقة فى التعبير عن العرف الدولى . كما تمهد أحكام المحاكم الدولية المتنوعة بدوافعها فى إنشاء العرف الدولى لأنها عنصر أساسى فى الممارسات الدولية اللازمة لإنشاء السوابق (٤) .

والجدير بالذكر أن العرف لا يلعب من الناحية العملية دوراً ملموساً فى القانون الضريبى الداخلى بسبب القاعدة

١- الدكتور حامد سلطان وآخرين - المرجع السابق ص ٤٧ .

٢- الدكتور على إبراهيم ص ٤١٦ .

٣- المرجع السابق ص ٢٢٣ .

٤- المرجع السابق ص ٥٦٩ .

الازدواج الضريبي بين الدول إذ توضح هذه الاتفاقيات الأموال أو الدخل أو النشاط أو العمليات الخاصة للضريبة التي يجب تجنبها بسبب تكرارها . وأنه لما كانت قاعدة الإقليمية تستبعد الاستقطاعات الضريبية التي تتم طبقاً للقوانين الداخلية للدول المتعاقدة فإنه ينتج عن ذلك قاعدة عرفية مقتضاها أن الاتفاقيات المذكورة تلزم كل دولة متعاقدة بالآتي :

١- إعفاء المادة الخاصة للضريبة طبقاً للقانون الداخلي لها .

٢- إخضاع المادة التي يسمح القانون الداخلي بإخضاعها للضريبة .

ومن ثم فإن معظم دول العالم تسمح للاتفاقيات الدولية بإمكانية تجنب الإلتزامات التي تقع على الممولين والتي يفرضها القانون الداخلي أو التخفيف منها ، وعلى العكس لا تسمح تلك الاتفاقيات بزيادة عبء الضريبة سواء بزيادة سعرها أو إنشاء ضرائب جديدة ، لذلك توصف الاتفاقيات الدولية الضريبية بأنها ذات أثر سلبي^(١) .

ولهذا فإن البرلمان الفرنسي عندما أراد الخروج على هذه القاعدة العرفية تبلى نصاً ذا أثر محدود مقتضاه إخضاع كافة للدخل التي مصدرها فرنسا للضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات بمقتضى اتفاقية دولية لتجنب الازدواج الضريبي^(٢) .

ولكن يلاحظ أن هذا النص الداخلي يفسر تفسيراً ضيقاً.

ويلاحظ أن هذه القاعدة العرفية تستخلص من نية الأطراف المتعاقدة حيث أن اتفاقيات تجنب الازدواج للضريبي موضوعها الرئيسي هو إلغاء ظاهرة الازدواج الضريبي ، وبالتالي من المتعذر إنشاء حالات جديدة في هذه الاتفاقيات لفرض الضرائب أو زيادتها ليس منصوباً عليها في القانون الضريبي الداخلي ورغم مخالفة هذه القاعدة لتصوص المعاهدة التي يراد تطبيقها ولمبادئ القانون الدستوري في بعض الدول التي تعتبر المعاهدات الدولية أسمى من القوانين الداخلية كما هو الحال في المادة ٥٥ من الدستور الفرنسي^(٣) .

وللخلاصة أن المرفوع بعد أحد مصادر القانون للضريبي الدولي رغم أن دوره ما زال محدوداً .

٤- المقتضى :

يعتبر للفقه مصدراً غير مباشر من مصادر القانون الضريبي الدولي وهو يشمل مذاهب كبار المؤلفين والمنظمات المتخصصة في المجال الضريبي ومؤلفاتهم في المالية العامة والتشريعات الضريبية في مختلف الدول ، ويعد قوة أدبية تستند إليها الدول عند إعداد تشريعاتها كما يسترشد بها القضاء في وضع الحلول . وقد تصدر الإدارة الضريبية مشغولات وتعليمات تفسيرية تتعلق بكيفية تفسير وتطبيق قانون الضريبة أو

١- المرجع السابق - بند ٩٩ .

٢- قانون رقم ٥٩ / ١٤٧٢ في ٢٨ ديسمبر ١٩٥٩ (مادة ٣ / ٣) والذي أضيف إلى مجموعة الضرائب العامة للفرنسية بمقتضى (المادة ٤ مكرر ، والمادة ١٦٥ مكرر ، ٢٠٩ / ١) .

٣- المرجع السابق - بند ١٠٠ .

لاحتقه التنفيذية أو اتفاقيات تجذب الازدواج ومنع التهرب الضريبي التي عقبتها مع الدول الأخرى .
وهذه المنشورات أو التعليمات تتمتع بقوة ملازمة بالنسبة لموظفي الإدارة الضريبية الخاضعين للسلطة الرئاسية لها والذين يحتم عليهم طاعة رؤسائهم . أما بالنسبة للممولين فلا إلزام عليهم بتطبيقها ، ذلك أن تفسير الإدارة الضريبية للقانون أو اللوائح لا تنقيد للممولين ولا تفرض عليهم أى إلزام ، وإنما يتقيدون بالقوانين ذاتها وتفسير المحاكم لها .

على أن الأمر يختلف إذا استمد من هذه المنشورات أو التعليمات حقوقاً ، وقامت الإدارة الضريبية بمخالفة هذه المنشورات أو التعليمات التي يمكن وصفها عندئذ بأنها بمثابة لوائح تؤثر في مراكز الممولين . عندئذ يستطيع الممول أن يطعن في تصرف الإدارة الضريبية وكذلك الشأن إذا رُبت المنشورات أو التعليمات إلزاماً على الممول ، فإنه يستطيع أيضاً أن يطعن فيها إذا قدر أنها سليمة قانوناً وذلك عن طريق دعوى لإلغاء ضد هذه المنشورات أو التعليمات .

وقد قضت المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة المصري أن المواد ٣٨ و ٦٤ و ٦٥ و ١١٩ و ١٢٠ من الدستور مفادها أن الدستور قرر بحسم ووضوح أنه لا يجوز إنشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها أو الإعفاء منها إلا طبقاً للأحكام والقواعد والإجراءات التي نص عليها في قانون . ولا يجوز على أى وجه أن تقوم الإدارة

الضريبية ببناء على أداة أدنى من القانون بفرض أو تعديل أو تحصيل أو الإعفاء من الضريبة ، وإلا كان عملها غير مشروع ومخالف لصريح نص الدستور والقانون المنظم للضريبة إن وجد وبالتالي فإن المركز القانوني للخضوع أو الإعفاء من الضريبة مصدره أحكام القانون الضريبي ذاته التي تحدد الأركان الشرعية الأساسية للضريبة وليس ما تقرره الإدارة الضريبية المخالفة للدستور والقانون ولا يكون لها ولو معنى الزمن عليها أى أثر قانوني ما لم ينص القانون على غير ذلك صراحة بنصوص صريحة وقاطعة الدلالة (١) .

ويذهب البعض في فرنسا إلى أن إجابات وزير المالية على الأسئلة البرلمانية التي يدلى بها أو التصريحات التي يدلى بها المسؤولون عن الإدارة الضريبية والتي تتضمن تفسيراً معيناً لقاعدة ضريبية داخلية أو دولية تكون ملازمة للإدارة الضريبية (٢) .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وهولندا وفرنسا يوجد ما يسمى بالقواعد Rulings وهي قرارات مشتقة يحصل عليها المواطن الذي يتوجه إلى الإدارة للضريبة لمعرفة وضعه الضريبي أو المعاملة الضريبية التي سوف يخضع لها في أحوال معينة . وتجيب الإدارة الضريبية على ذلك . وهذه الإجابة المسبقة ملازمة لكل من الإدارة الضريبية والمواطن دون أن يتعدى نطاق الإلزام الطرفين (٣) .

يقصد بالمبادئ القانونية العامة في المجال الدولي للقواعد القانونية غير المكتوبة في حالة فقدان كل قاعدة قانونية دولية منصوص عليها في المعاهدات أو يقضى بها العرف فهي مبادئ وضعت أصلاً وموحدة ومعروفة وسبق أن أقرتها الأمم المتحدة (أى المستقلة) في تشريعاتها الوطنية . وهذه المبادئ تعد مصدراً أساسياً مستقلاً ومباشراً للقانون الدولي ويشترط أن تتلاءم مع ظروف العلاقات الدولية .

والمبادئ العامة للقانون يوجد أصلها في التشريعات الداخلية كما ذكرنا . وتسخلص من القواعد الدستورية والقوانين العادية واللوائح والقرارات الصادرة من السلطة التنفيذية والأحكام الصادرة عن المحاكم الوطنية .

يقصد بأحكام القضاء كمصدر من مصادر القانون الضريبي الدولي مجموع الأحكام التي تصدرها المحاكم وهي تفصل في المنازعات بين الممولين والإدارة الضريبية أو إذا تطرق النزاع بتطبيق وتفسير اتفاقيات دولية ضريبية والأصل أن هذه المنازعات تعرض على محاكم الدولة المختصة بنظر منازعات الضرائب ، ومع ذلك فترجى محكمة الجماعة الأوروبية communalites europeenes Cour de Justice de في اختصاصها فصل المنازعات عند تعارض فرض الضريبة على الممولين مع التعليمات الصادرة من الجماعة الأوروبية .

وتعد أحكام المحاكم الدولية وأحكام المحاكم الوطنية المصدر الاستدلالي للقانون الضريبي الدولي .

وتعد من العوامل التي يأنس إليها القضاء وللخصوم ويسترشدون بها للوصول إلى استنتاجها . فهي سلسلة من القرارات الحاسمة وصدرها أشخاص منزهون عن الغرض في شأن تطبيق أحكام القانون في شتى الخصومات ومن شأن هذه الأحكام أن تساهم مساهمة جديدة في تكوين القانون غير المكتوب (١) .

١ - الدكتور حماد سلطان وآخرين - المرجع السابق - ص ٥٣ .

رأس المال المصرى والمصرف
١٢٢ مليون دولار أمريكى



بنك فيصل الإسلامى المصرى
شركة مسجلة بمصر

رأس المال المرخص به
٥٠٠ مليون دولار أمريكى

نتائج أعمال البنك عن الربح الأول من العام المالى الحالى

والمنتهى فى ٣١ مارس ٢٠٠١م

معدل الربح %	الربح المالى من العام السابق	الربح المالى ٢٠٠١م	بيان والتفصيل للمحطة
١١,٤	٨٤٤٤,٤	٩٤٠٧,٦	إيجال أصول البنك.
١٤,٥	٦٨٦١,٤	٧٨٥٧,١	جلة ودائع العملاء.
١١,٧	٧٨٣١,٦	٨٧٤٤,٣	أرصدة التوظيف والاستثمار.
١٣,٠	٣٠٤,٨	٣٤٤,٣	حقوق الملكية.
٩,٧	٥٦٨,٩	٦٢٤,٠	المخصصات.

ويتيح البنك لعملائه مجموعة متكاملة

من الخدمات المصرفية المتميزة تؤدى بأحدث الوسائل وتشمل :

- أوعية إدارية متعددة لتزايأ وصنوعة الأجل والمصارف... بالجنيه المصرى والمعاملات الأجنبية... تغلق جميعها وأحكام الشريعة الإسلامية... تحقق عوائد تنافسية فى السوق المصرية.
- تمويل المشروعات فى حق الأنشطة الاقتصادية من خلال أدوات التوظيف الإسلامية كالإيجارات والمضاربات وغيرها.
- بيع وشراء النقد الأجنبى وتحصيل الشيكات والكمبيالات وأداء خدمات التحويلات الخارجية من خلال إدارات متخصصة وشبكة واسعة من المراسلين وكلما أداء خدمة التحويلات المحلية بالجنيه المصرى باستخدام نظام السوفيت..
- خدمة الصارف الآلى التى تتيح التعامل مع البنك لمدة ٢٤ ساعة يومياً و٧ أيام أسبوعياً فضلاً عن خدمة البنك الصوتى.
- خدمات أمانة الاستثمار وتضمن تأسيس الشركات وتلقى الاكتاب وإنشاء اتحادات الملاك ومتابعة التطوير والإشراف المالى والإدارى على مشروعات العملاء وتسويق الأراضى والعقارات وإقامة المعارض فى الفنادق والخارج وسداد كافة الالتزامات النورية نيابة عن العملاء.

فروع البنك

المركز الرئيسى وفرع القاهرة : ١١١٢ ش كورنيش النيل، فروع : الأزهر، غمرة، مصر الجديدة، الدقى
أسبوط، سوهاج، الإسكندرية، دمنهور، طنطا، بنها، المنصورة، المحلة الكبرى، السويس، الزقازيق

الإدارة العامة لأمانة الاستثمار لخدماتكم فى المجالات المقارية والاستثمارية، ومقرها ١٧ ش الفالوجا، المعجزة، ت : ٢٠٦٤٠٨٠



فحص خاصة شركات التأمين (الآراء المؤيدة والمعارضة والنقاط الحساسة)

بقلم

المدير للشخصيات المصرفية

مدير الإدارة العامة للجان إغاثة النظر بصفة الضرائب

مقدمة :

• أكدت التقارير الاقتصادية المحلية أو الدولية سواء التي تعدها الجهات والبيوت المتخصصة من جهة أو البنك الدولي من جهة أخرى ان الاداء الاقتصادي والمالي في مصر قد تحسن في الفترة الاخيرة وانه شهد نموا وتقدما ملحوظا ومن ابرز المجالات التي ظهرت فيها الابداعات وانعكاسات الاصلاح الاقتصادي هي الخصخصة التي تعتبر مطلبا ومقدمة للاصلاح المالي الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من الاصلاح الاقتصادي وان خصخصة البنوك وشركات التأمين يتم في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي ولكن بشروط محددة وفي ظل رقابة صارمة من اجهزة الرقابة المالية في مصر .

• كما وأنه بانضمام مصر الى اتفاقية الجات فإنه يحتم على مصر في اطار هذه الاتفاقية ان تفتح المجال لرأس المال الاجنبي في مجال الخدمات المالية التي تشمل البنوك وشركات التأمين . لان هذه الاتفاقية التي وافقت عليها مصر في اطار منظمة التجارة العالمية لا تتحدث عن ملكية رأس المال ولكنها تتحدث عن تدفق الخدمات في اطار للزامات محدوده .

• وقد وافقت مصر ضمن بلود هذه الاتفاقية على تدفق الخدمات رأس المال كالبانوك وشركات التأمين والبورصة والصرفه ... إلخ وقد وضعت مصر في ملحق خاص بها التزامات خاصة عندما يكون هناك اضطراب في سوق المال في مصر حيث حددت للحكومة ضمانات لمنع اضطراب السوق مما يجعل لمصر خصوصية في اطار الضوابط التي حددتها في الملحق الخاص بها في اتفاقية الجات بما يعطى لها حرية وضع المعايير والضوابط الكفيلة بتحقيق الاستقرار في سوق رأس المال .

كل ذلك اعطى خصوصية لخصخصة شركات التأمين

والتصرف بحالها ومواجهتها بأقل خسائر وتكبد سياساتالدولة وأدواتها في تشجيع هذا النشاط والتعامل معه بل يختلف هذا الدور في الدولة الواحد حسب هدف واستراتيجية الدولة في كل مرحلة.

**** ويرى البعض ^(١) أن هناك أربعة مشاكل رئيسية في مجال لا يمكن حلها إلا من خلال التخصص .**

١ - أن النشاط التأميني في مصر لا يحقق الهدف المرجو منه حيث يبلغ معدل التأمين ٠,٤ ٪ بينما يصل في الكثير من دول العالم الى ٦ ٪ .

٢ - عدم تقديم شركات التأمين لأنواع مختلفة من الوثائق التي تناسب كل الأنشطة الاستثمارية .

٣ - عدم قدرة هيئة الاشراف والرقابة على التأمين على فرض قراراتها على الشركة وقيامها بالدفاع عن الشركات وليس الدفاع عن حقوق حملة الوثائق .

٤ - رأس المال الهزيل للشركات وعدم وجود كوابر تأمينية مدربه على أحدث النظم المالية .

**** آراء المؤيدين لتخصيص شركات التأمين :**

١ - أن تخصص شركات التأمين ضرورية لحماية تطلعات ظروف العصر وللتغيرات العالمية حولنا .

٢ - ان التخصص سيؤدي حتما إلى اتساع مساحة المنافسة بين الشركات وتطوير العمل ونفع عجلة الادارة وتطوير العمل بها بجانب تحسين الخدمة التأمينية واستحداث عمليات تأمينية جديدة وتطوير التدريب التحويلى للاستفادة منه فى إعادة هيكلة الشركات .

ومزاولة الاجانب هذا النشاط فى مصر وكفلت تدخل الدولة لتحقيق الاستقرار المالى .

دور وأهمية التأمين في النشاط الاقتصادي :

**** ترتب على اتفاقية لجأت فتح اسواق الخدمات في جميع البلدان بما في ذلك اسواق التأمين ، وهذا من شأنه أن يوفر للبلدان النامية فرصاً جديدة من أجل توسيع تجارتها وتدعيم افاق نموها الاقتصادى وبالتالي تقرر فتح اسواق الدول النامية لمقدمى للخدمات الاجانب .**

**** فالتأمين أداة ضرورية لمنظمى المشروعات في الدول النامية وعامل مساعد في التجارة والاستثمار العالميين لمساهمتهم في التجارة العالمية ومكمل مهم للخدمات المالية يمكن من خلالها الوكلاء الاقتصاديين من حماية أنفسهم من المخاطر وكذلك حماية الممتلكات الوطنية ، مما يمثل حمايه للمال المستثمر ذاته والمحافظة عليه وبالتالي زيادة فاعليته واستمراره .**

**** إلا أن خدمات التأمين المناسبة قد تعجز عن توفيرها للشركات الوطنية والمحلية سواء من حيث التنوع أو للتكلفة أو للغة في امكانية القيام بها أو لعجز امكانياتها عن القيام بذلك والوطنية لتحقيقية للتأمين باعتباره جزءاً من المكون المالى للنشاط الاقتصادى تعتمد على نظرية المشاركة في المخاطر أو الاشتراط لمصلحة الغير وآليه تحويل لمخاطر يحول بموجبها المؤمن عليه الخطر لذى يتعرض له الى شركة للتأمين مقابل دفع أقساط مما يمكن الأنشطة الاقتصادية المختلفة والافراد من تقليص مخاطر المستقبل**

(١) من رقع تقرير اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب على مشروع القانون خصخصة البنوك وشركات التأمين .



٩ - أن الخصخصة سوف ينتج عنها توسيع قاعدة الملكية ومن ثم تكشأ جمعيات عمومية قوية قادرة على محاسبه الإدارة .

١٠ - أن الخصخصة مطلب ملح في هذا القطاع الحيوي لتحقيق زيادة الكفاءة وحسن استخدام الموارد وتوليد معدلات نمو مرتفعة تسمح بمزيد من فرص التوظيف .

آراء المتحفظين : (١)

بقدر ما يتميز به الاتجاه نحو خصخصة البنوك من معارضة وتخوف سواء من المتخصصين أو غير المتخصصين فإن الغالب بالنسبة لخصخصة شركات التأمين هو للحفاظ وهذه التحفظات تنطب عليها الرغبة في نجاح خصخصة هذه الشركات وضمان زيادة كفاءتها وفاعليتها من جهة وحماية مخدرات المتعاملين معها من جهة أخرى وزيادة قدرتها على المناضاة العالمية في ظل التطبيق الكامل لاتفاقية الجات التي سوف تؤدي الى تحرير تجارة الخدمات ومنها الخدمات المالية المتعقلة في البنوك وشركات التأمين .

كما وإن بعض هذه التحفظات تعود الى بعض العقبات التي ستواجه خصخصة هذه الشركات والتي سيقوم الباحث بتحليل بعضها تفصيلا وأهمها مشكلة تقييم العقارات للمملوكة لشركات التأمين ونسبة ملكية الاجانب المسموح بها في رأسمال هذه الشركات وأهم هذه التحفظات هي :

٣ - أن الخصخصة في شركات التأمين ستؤدي الى توفير وظائف تأمينية جديدة لم تكن موجودة من قبل في مصر .

وهذا سيكون في صالح شركات التأمين والمتعاملين معها وفي نفس الوقت نتيجة للخدمات المتطورة التي ستؤديها الشركات لهم .

٤ - أن الخصخصة ستؤدي الى التخلص من كثير من السلبات التي تحد من حرية هذه الشركات .

٥ - تطوير هذا القطاع والاستفادة مما وصل اليه العالم في مجال التأمين القومي بصفه عامه .

٦ - أن خصخصة شركات التأمين سوف تؤدي الى تنشيط البورصة وزيادة كفاءتها وفاعليتها عن طريق سوق الاكتتاب لأسهم الخصخصة والأسواق الثانوية الخاصة بتداول الاسهم والسندات التي تطرحها اضافة إلى محافظ الاوراق المالية التي يتم تكوينها في هذه الشركات كأستثمارات .

٧ - نظرا للجاذبية للكبيرة لاسهم شركات التأمين في كل من سوق الاكتتاب والسوق الثانوي فسوف يؤدي ذلك الى زيادة طلب الاجانب على هذه الاسهم مما يساهم في زيادة الطلب واتساع نشاط البورصة وانتقالها للعالمية .

٨ - أن خصخصة شركات التأمين ستؤدي الى زيادة كفاءتها عن طريق الاستفادة أكثر بكفاءات وخبرات جديده وتعمل بأسلوب تجارى وفقا لما تفرضه ظروف السوق .

(١) توصيات مؤتمر خصخصة شركات التأمين (التأمينات والاثار) الذي قامت الازمات الاقتصادية مع نقطة التجارة الدولية بوزارة التجارة مارس ١٩٩٨ .

وكنذك تحديد الحد الاقصى للتعامل فى العمليات التأمينية لانتاجها اى شركة فى ضوء امكانياتها ورؤوس اموالها واستثماراتها لضمان عدالة المنافسة بين هذه الشركات وحتى لا تتدفع هذه الشركات الى مفارقات غير محسوبة والحفاظ على حقوق المؤمن عليهم ولجراء دراسة مستفيضة للشركات التى ترغب فى الدخول الجديد لسوق التأمين تشمل الجدىوى الاقتصادية والاجتماعية واضافة خدمات تأمينية جديدة .

٧ - وضع معايير لاداء عمل شركات التأمين بما يكلل الرقابة عليها فنيا والارتقاء بمستوى ادائها وكذلك ميثاق شرف لهمة التأمين والمعاملين بها والممارسات والعلاقات بين هذه الشركات وبعضها وكذلك بينها وبين عملائها من حملة الوثائق ليعمل على تقليل المازعات ولحل مشاكل التطبيق والارتقاء به .

٨ - لما كان مآل نشاط التأمين لشركات التأمين الى التخصصية فأننا نكون بصدد حماية المتعاقدين الحاليين والمرتقبين من استغلال هذه الشركات وإحتكارها للنشاط التأمينى ومن ثم يجب تقادى ذلك من خلال :

أ (الاتجاه الى انشاء والسماح بشايط للتأمين التعاونى ليعمل الى جانب هذه الشركات لحماية عملاء التأمين وامنح المغالاة فى شروط واقساط التأمين ولوضع ضوابط حاكمة فى السوق التأمينى .

ب (الاسراع باصدار قانون منع الاحتكار وتخصيص

١ - ضرورة التمهّل فى عملية خصخصة قطاع التأمين لاثره المباشر والخطير على الاقتصاد القومى .

٢ - ضرورة أن تسبق عملية الخصخصة اعادة تنظيم وهيكله شاملة لهذا القطاع وخاصة بالنسبة للكوادر الفنية والامكانيات والآليات .

٣ - عدم السماح بجاوز ملكية الاجانب ٥٠% من رأس مال هذه الشركات حاليا والاتجاه نحو زيادة هذه النسبة مستقبلا بعد اكتمال تهئية هذه الشركات وفوائدها مع التخصصية وتحقيق الهدف من خصخصتها .

٤ - ضرورة المساندة الكاملة من الدولة لحل مشاكل الخصخصة لهذا القطاع على الاقل لحين الانتهاء من الخصخصة .

٥ - حتى نتجح عملية الخصخصة لابد من بذل جهود نحو خفض التكاليف سواء المتعلقة بالانتاج وترشيد المصروفات العمومية والادارية وتطوير البحوث المتعلقة بالسوق التأمينية وعماله التأمين حتى يتسنى تخفيض الاقساط وتطوير للخدمة التأمينية حتى تستطيع هذه الشركات منافسة الشركات الاجنبية والدولية فى هذا المجال .

٦ - الانتقال من الدور الرقابى المباشر عن طريق ملكية رأس المال الى الدور الرقابى غير المباشر الفنى عن طريق زيادة كفاءة دور ووظيفة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين واستحداث أدوات رقابة إدارية وفنية وذلك لضمان حقوق حملة الوثائق وضمان حصصهم على حقوقهم طبقا لشروط العقود المبرمة بينهم وبين هذه الشركات سواء قبل أو بعد الخصخصة .



أموال أصحاب الوثائق وحقوقهم مما يجعل التخصصية تخضع لضوابط ومعايير تتناسب مع هذا القطاع المالي الخطير .

- إضافة الى ان هذا القطاع فعال ومؤثر في الموازنة بين الاندثار الذي يمتثل في اقساط التأمين في العديد من فروع التأمين والاستثمار متملا في التوظيف الامال لهذه الاموال الذي لا يجب ان يسير منعزلا عن سياسة للدولة في الاستثمار لزيادة فاعلية وتأثير هذا القطاع في التنمية . مع مراعاة اعتبارات المنافسة ومنع الاحتكار .

- ان قطاع التأمين له خصوصية تتمثل في أن نجاح هذا القطاع مرتبط بحجمه ومن ثم يجب الحرص على اشتراط حد ادنى لرأسمال هذه الشركات لضمان نجاحها وتحقيق اهدافها .

- ان ادارة هذا القطاع بعد التخصصية يجب ان تكم من خلال ادارة فنية متخصصة مع وجود حد ادنى للخبرة والتأهيل للمتخصص ضمانا لعدم عشوائية القرار ووضع معيار مناسب في هذا الصدد .

المشاكل الساخنة في مجال خصخصة

شركات التأمين

الى جانب المشاكل التي سبق الاشارة اليها هناك مشكلات تستحق وقفة ثنائية معها ومعالجة خاصة نأيا وهي :
أ) مشكلة تقييم الأصول والخصوم في شركات التأمين التي سيتم خصخصتها .

جزء هام به لمعالجة الاحتكار في مجال النشاط التأميني .

٩ - لما كانت العمالة والوظائف التأمينية من الوظائف بالغة التخصص ومن ثم يجب المحافظة عليها في ظل التخصصية لصعوبة اجراء تدريب تمويلى لها أو الاستغناء عنها واستبدالها ، وضرورة تدخل الدولة بالنسبة لحقوقهم وتضمينها عقود التخصصية .

١٠ - ضرورة تطوير مناهج التأمين في كلية التجارة في ظل التخصصية ونقل للتجارب والمستحدثات العالمية في هذا المجال .

١١ - أن شركات التأمين تحقق ارباحا كبيرة ونشاطها في ازدهار سوريا ومن ثم فلا يوجد مبرر لخصخصتها وخاصة ان تجربة التخصصية كان للهدف منها وقف نزيف الخسائر وإعادة الهيكلة ورفع الاعباء عن الاقتصاد القومى .

رأي الباحث :

باستعراض الاراء المؤيدة والمحتفظة يضح انه لا خلاف على حتمية خصخصة شركات التأمين ولكن التحفظات كلها تدور حول ادوات واساليب التخصصية لتحقيق خصخصة باقل قدر من الاثار الجانبية غير الملائمة بالنسبة لهذا القطاع الحيوى الذى يعدد اثارها هذه الشركات الى الاقتصاد القومى ككل .

- إضافة الى وجوب خضوعه لرقابة فعالة حرصا على

(ب) بيع شركات التأمين لشركات التأمين الأجنبية .

(ج) الاستعانة بالخبرة الأجنبية في مجال التأمين بعد خصخصة هذه الشركات .

(د) دور الدولة في خصخصة شركات التأمين .

(أ) مشكلة تقييم الأصول والخسوم في شركات التأمين:

أن أول متطلبات الخصخصة هو تحديد القيمة الحقيقية والعادلة لهذه الشركات بهدف الخصخصة وهذا يتطلب إعادة تقييم الأصول والخسوم ليس وفقا لقيمتها الدفترية ولكن وفقا لقيمتها السوقية .

١ - لا تتغير معظم الأصول مشكلة في تقييمها باستثناء الاراضي والعقارات التي يجرى حماها وفقا لقيمتها التاريخية أو القيمة التي حصلت بها عليها أو التكلفة في حالة تشييد هذه العقارات وجزء كبير منها وخاصة المباني أصبح له قيمة تذكارية بالرغم من انه قائم وبحالة جيدة وتزداد قيمته مما يخلق تناقضا بين القيمة الدفترية والقيمة الحقيقية ففي الوقت الذي لا تتجاوز فيه قيمة العقارات للمملوكة للشركة ٥٠٠٠٠ جنيه تتراوح قيمتها الفعلية بين ٤٠ - ٥٠ مليون جنيه .

٢ - بالنسبة للخسوم تلجأ شركات التأمين الى تجنب مخصصات كبير من اللازم وهذه بطبيعتها احتياطات فنية ليس هناك حد أقصى لخصمها من الارباح وخاصة في مجال التأمين على للسيارات وهي تمثل نصف مخصصات التعويضات حسب التقرير السنوي لهيئة الرقابة على التأمين فإذا وصلت الى ٢ مليون جنيه فإن حقها تكون ١ مليون جنيه ومن سيشرى للشركة يكون قد حصل على مليون جنيه غير موجودة بأصول الشركة .

ومن ثم يجب الاستعانة ببيوت الخبرة المصرية وخبراء التأمين في هذا المجال وللخبرات الموجودة في هذه الشركات والحد من الاستعانة بالخبرة الأجنبية لخلق كوادر مدربة في هذا المجال ولعجز الميزانيات والحسابات المنشورة عن التعبير عن حقيقة المركز المالي لها وتقدير قيمتها الحقيقية أو السوقية .

(ب) بيع شركات التأمين لشركات تأمين أجنبية :

في ظل العولمة أصبح العالم قرية كونية كبيرة لم تصبح فكرة الاستثمار الاجنبي مرفوضة طوال الوقت لاذانها ولكن أصبح الامر يتطلب السيطرة على اموال التأمين واستثمارها لدخل مصر وعدم استثمارها في الخارج حتى يحقق لكبر هدف من مزاوله هذه الشركات لنشاطها في مصر وخاصة في ظل خصخصة هذه الشركات خاصة لو تم إلغاء الحد الأقصى لمساهمة الاجانب في رأس مال التأمين .

كما يتطلب الامر الرقابة عليها من حيث مراعاتها الأصول الفنية للتفسير وعدم اللجوء الى المضاربة لمحاولة اغراق للشركات الاخرى ومراقبة التعريفات والتأكد باستمرار من الملاءة المالية لهذه الشركات .. ومن هنا يأتي الدور الرقابي لهيئة الإشراف والرقابة على التأمين التي تمثل الدور الرقابي للدولة في هذا المجال وضرورة تعامل دورها في ظل الخصخصة كما سيتقدم .

والمتنبح لتطوير مساهمة الشركات الأجنبية في نشاط التأمين يلحظ ان اول شركة تأمين عرفت مصر كان للشركة الوطنية للتأمين ١٩٠٠ وغطى نشاطها افريقيا والشرق الاوسط ثم نشأت أول شركة وطنية لاعادة

ويرى الباحث انه يمكن التوفيق بين الحاجة الى الخبرة الفنية الاجنبية في مجال التأمين ولحد من سيطرتها على الادارة والمخصصات الفنية عن طريق الاستعانة بها كخبرة استشارية يمكن ان تساهم بدورها في نقل هذه الخبرة الى الخبراء المصريين وتحسين قراراتهم .

اما في المجال التنفيذي فيمكن ان يناط لهم تنمية الموارد البشرية وخاصة في مجال الانتاج وتحديث وتدريب التخطيات التأمينية وترشيد وتخفيض المصروفات الانتاجية والمعمومية والتي تمانى من خال كبير .

د) دور الدولة في ظل خصخصة شركات التأمين :

تلجأ للدولة الى خصخصة شركات التأمين اما لزيادة مواردها من بيع هذه الشركات أو لجعلها تعمل بشكل اكثر كفاءة وفاعلية أو لتفجها لتعمل باليات جديدة بعيدا عن الترهل الذى اصاب قطاع الاعمال ومن قبلة القطاع العام - وتتعدد اساليب الدولة في ذلك اما ببيعها الى مستثمر رئيسى أو توسيع قاعدة الملكية أو الخصخصة بزيادة رأس المال عن طريق طرح اسهم بالاكنتاب العام أو تلجأ الى للمستثمر الاجنبى في حالة عدم توفر الادوات السابقة . ولكن عندما تقوم الدولة بالحصريص لرأس المال الاجنبى بالعمل في صناعة للتأمين فأن عليها أن تتأكد من انه سوف يعمل الى جانب رأس المال الوطنى والا يكون له السيطرة والسيدة في هذا القطاع الحيوى الاستراتيجى .

قد اذبح الامت . بأن يكون الدولة الحصة للهيئة لمباشرة

التأمين ١٩٥٧ ثم تم تأميم جميع الشركات عام ١٩٦٦ كما تم دمج الشركات الصغيرة مع بعضها فتم خفض عددها الى شركات أكبر حجما فى عام ١٩٧٤ . وفى ظل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ فى المرحلة الأولى للإفتتاح الاقتصادى سمح لشركات التأمين الاجنبية بالعمل فى المناطق للحره الاقتصادية وفى عام ١٩٨٠ عدل القانون فأصبح يسمح بالملكية الخاصة لشركات التأمين غير انه ظل يتعين ان تكون ملكيتها مصرية بالكامل . ثم عدل قانون للتأمين مرة اخرى فى عام ١٩٩٥ واصبح مسموحا للأجانب أن يملكوا ٤٩٪ من رأس مال شركات إصادة للتأمين ثم أصبح الوضع حاليا يسمح بتملك الاجانب لهذه الشركات دون حد أقصى .

ج) الاستعانة بالخبرة الاجنبية فى شركات للتأمين بعد خصصتها (١) :

هناك اتجاه متنامى فى ظل الخصخصة وبعد السماح بقيام شركات تأمين يمتلك المستثمر الاجنبى فيها نسبة كبيرة من رأس المال الى تعيين مديريين لهذه للشركات من الاجانب ذوى الخبرة فى هذا المجال لتطوير الشركات القائمة وخاصة ان هناك تخوفاً من ان مثل هذا القرار سوف يجعل لهم سيطرة على المخصصات الفنية التى تبلغ عشرة اضعاف رأس مال هذه للشركات مما يلقى

علا - ان حالة حلا التأمين مساهمة مساهمة بالنسبة

٢) ضرورة اصدار قانون ينظم التخصصية سواء بالمسبة للمؤسسات المالية وغيرها بدلا من اعتماده على القرارات وللوائح .

٣) ضرورة تحديد فترة لتتقالية لتخصصية المؤسسات المالية من بنوك وشركات للتأمين .

٤) ضرورة تدعيم هيئة الرقابة والاشراف على التأمين واعادة صياغة دورها فى ظل التخصصية المرتقبة لشركات التأمين لتحقيق كبر قدر من الكفاءة والفاعلية والحفاظ على اموال وحقوق حملة الوثائق وتوظيف دور هذه الشركات فى خدمة الاقتصاد القومى .

٥) تحديث قطاع التأمين عن طريق نقل الخبرة الاجنبية والادوات والوسائل والاروعية للتأمينية عن طريق الخبراء الذين سوف يتم الاستعانة بهم فى هذا المجال .

٦) اتخاذ الاحتياطات لمنع احتكار الشركات الاجنبية لقطاع التأمين فى مصر او سيطرة الادارة الاجنبية على هذه الشركات .

٧) نقل التقنيات الحديثة وتصميم اوعية تأمينية جديدة تتناسب مع الظروف الاقتصادية وظروف تشغيل شركات الاستثمار لمواجهة كل الاخطار التى تواجهها للتغلب على المشاكل والصعوبات التى تواجهها للمستثمرين .

٨) ان تقرر اسلوب وشكل التخصصية تحكما ثلاثة اعتبارات رئيسية هى زيادة للكفاءة وحسن استخدام الموارد وتوليد معدلات نمو مرتفعة تسمح بمزيد من التوظيف والتنمية وهى الهدف الاساسى للتخصصية .

والدروس للأنظمة المقارنه فى مجال التأمين سيوضح له ان العديد من الدول الكبرى المتقدمة قامت بالابقاء على ملكية الدولة وسيطرتها فى مجال للتأمين واعادة التأمين ومنع احتكار وسيطرة الاجانب عليه ومنع استثمار لقسمات التأمين خارج البلاد او اعادة الارياح الى موطن رأس المال . وقيود اخرى تتعلق برأس المال والابداعات ولنشطة اخرى حظرت على شركات للتأمين الاجنبية للقيام بها وتعليق اخرى متعلقة بالموظفين والتدريخين والنظم القانونية والادارة وخدمة المستأمنين وحمايتهم وخاصة فى حالات الكوارث مثل الزلازل والحرائق والسيول خاصة بعد زيادة اثارها الاقتصادية فى الفترة الاخيرة حتى لا ترق طاقات اسواق التأمين وميزانياتها وتحقق تنمية مأمونه .

ويتطلب الامر اعادة صياغة دور هيئة الرقابة على التأمين فى ضوء قرار رئيس مجلس الوزراء بالنسبة لتخصصية شركات التأمين الذى نص على ان هيئة الاشراف والرقابة على التأمين ستمثل لنصيب للدولة فى الشركات وبذلك تصبح الهيئة هى المالكة احصة الدولة فى هذه للشركات وبهذا يحقق لها دور المالك والرقب فى نفس الوقت مما يجعل دور الدولة متوازنا مع وجود للشركات الاجنبية وتخصصية شركات التأمين هو صمام امان فى هذا القطاع الحيوى .

التوصيات

١) عدم التمسرع فى تخصصية شركات للتأمين والقيام بذلك بشكل تدريجى مع توسيع قاعدة الملكية لتكوين جمعيات عمومية للرقابة الفعالة على الشركات .

التشريعات التأمينية

د. محمد طه كبيد
الخبير الاستشاري للتأمين

وكانت المادة ١١٢ من القانون المدني تنص على أنه :
« إذا بلغ الصبي المميز الثامنة عشر من عمره وأذن له
في تسلم أمواله لإدارتها أو تسلمها بحكم القانون كانت
أعمال الإدارة الصادرة منه صحيحة في الحدود التي
رسمها القانون » .

وكانت المادة ١٥٠ من قانون العمل تنص على أنه
: « على صاحب العمل أن يسلم إلى الحدث نفسه أجره أو
مكافأته وغير ذلك مما يستحقه ويكون هذا للتسليم مبرنا
لذمته » .

ولما كان المستفاد من تلك الأحكام أنها قد أبحاث
صرف الأجر إلى العامل الحدث بصورة مباشرة وهو
النص الأقرب للقياس باعتبار المعاش بديل الأجر كمورد
للمعيشة كما أن إدارة معيشة الأرملة وأبنائها أقل خطورة
من أعمال الإدارة المرخص بها للصبي المميز .

وبناء عليه ينتهي هذا الرأي إلى الترخيص بصرف
معاش الأرملة القاصر وأبنائها القصر التي شخصها
مباشرة خاصة وأن الأرملة يفترض ألا يقل سنها عن

عرضت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على
الوزارة حالة ورثة المرحوم / ماهر منصور سيد أحمد
والتي تخلص في أن العتري كان مؤمنا عليه وفقا للقانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتوفي بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٩ وترك
زوجة قاصر وابنه ووالدين .

وتبدي الهيئة أنه قد ثار خلاف في الرأي حول مدى
أحقية الأرملة في صرف معاش زوجها المستحق عن
نفسها وعن ابنتها .

فيذهب رأي إلى أنه لما كانت المادة ٣٣ من القرار
الوزاري رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ تنص على أن : « تصرف
المعاشات والمبالغ المتحققة للقصر إلى والدتهم دون
حاجة إلى صدور قرار وصاية فإنما لم توجد فيتم الصرف
إلى الولي الشرعي فإذا لم يوجد أحد منهما فتصرف إلى
متولي شؤون القصر الذي تكتب صفته ودرجة قرابته لهم
أن وجدت بشهادة إدارية على أنه إذا قدم للهيئة المختصة
قرارا بتعيينه وصيا فيتم الصرف إليه بدون هذه
الشهادة » .

السابعة عشر عاما عند الزواج كما أن قانون للتأمينات الاجتماعية والقرارات الوزارية نصت على أحقية الأرملة في صرف مستحقاتها عن نفسها وابنتها القصر ولم تتضمن ضرورة بلوغ الأرملة من العادية والمشرى .

ولما كان من حقها طبقا للمادة ٣٣ من القرار ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ أن تصرف مستحقات أبنائها القصر دون حاجة الى قرار وصاية فإنه من الأولى أن تصرف مستحقاتها عن نفسها دون الرجوع الى وليها .

ويذهب رأى آخر الى أنه طالما ان القانون المبنى ينص بالمادة ٤٤ فقرة ٢ على أن : « من الرشد هي احدى وعشرون سنة ميلادية كاملة » .

ولما كان من مقتضى حكم المادة ٣٣ من قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه عدم تسليم القصر لمعاشاتهم وإنما يتم صرفها لوالدتهم وحيث إن عدم تسليم القصر لمعاشاتهم هدف قصد إليه المشرع .

لذلك فإن تحقق هذا الهدف لا يستقيم مع القول بصرف معاشاتهم الى والدتهم القاصر حتى لو كانت قد تجاوزت سن ١٦ سنة إذ لو كان الأمر كذلك لنص المشرع بالمادة ٣٣ للمشار إليها على صرف معاش القاصر اليه إذا تجاوزت سنة ١٦ سنة .

وعلى ذلك وطالما ان هدف المشرع بالمادة المشار اليها هو عدم تسليم القاصر مهما كانت سنه لمعاشه وإنما يصرف المعاش الى والدته قطي ذلك فإنه اذا ثبت أن الولادة هي الاخرى قاصر قطي ذلك يسرى عليها فيما يتعلق بالحقوق التأمينية ما يسرى على القصر وعلى ذلك

فأن مستحقاتها عن زوجها تصرف لابيها وهو الولي الطبيعي طبقا لقانون الاحوال الشخصية (الولاية على المال) فإذا لم يكن لها اب تطبق احكام المادة ٣٣ من القرار الوزاري رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ وتسرى هذه القاعدة كذلك في شأن المبالغ المستحقة للابنة القاصر حيث تصرف لوليها الشرعي - الجد - طالما ان الأم الارملة قاصر ولا يجوز قياس هذه الحالة على الحالات المشار اليها بالرأى الاول والتي اجازت للقاصر تسليم امواله ولدارتها وكذا للتصرف في اجر عمله ذلك ان الاصل وفقا لأحكام القانون أن من الرشد هو بلوغ ٢١ سنة وأن لجازة تولي القاصر التصرف في امواله واجره لما ورد على سبيل الاستثناء والقاعدة أن الاستثناء لا يجوز للقياس عليه أو التوسع فيه .

ويخلص هذا الرأى الى انه لا يجوز للارملة القاصر صرف الحقوق التأمينية المستحقة لها عن زوجها أو تلك المستحقة لاولادها القصر عن أبيهم .

وقد طلبت الهيئة عرض الموضوع بوجهتي النظر للمشار اليهما على مجلس الدولة لابتداء الرأى بـ

وقد تم عرض هذا الموضوع على مجلس الدولة .
وقد اختتم رأى ادارة الفتوى لوزارات المالية والاقتصاد والتأمين والتأمينات بفتواها ملف رقم ٣٥٥/١/٣ الى الاخذ بالرأى الاول والذي يذهب الى احقية الارملة في صرف المعاش المستحق لها عن نفسها وعن أولادها القصر .

وكان سندها في هذا الصدد ما نصت عليها المادة

١٢٢ من القانون المدني التي تنص على صحة أعمال الإدارة للصبي الذي بلغ سن الثامنة عشر ولأن له في تسلم أمواله لادارتها أو تسلمها بحكم القانون .

وما نصت عليه المادة ١٥٠ من قانون العمل للصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ من أنه على صاحب العمل ان يعلم الى الحدث نفسه اجراء أو مكافأته وغير ذلك مما يستحقه ويكون هذا التسليم مبررا لذمته .

وقياسا على هذا النص باعتبار ان المعاش بديل عن الاجر الذي يقتات منه الانسان ويباشر به شئون حياته هذا بالإضافة الى عمومية نص المادة ٣٣ من قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن الاحكام التي تتبع في صرف المزايا التأمينية الذي يقضى بصرف المعاشات والمبالغ المستحقة للقصر الى والدتهم دون حاجة الى صدور قرار وصاية فلذا لم يوجد فيتم للصرف الى الولي الشرعي دون تحديد ان تكون الارملة قد بلغت من الرشد .

وقد انتهى رأى الوزارة والذي وافقت عليه الاستاذة الدكتوراة الزيرة الى الاخذ في هذا الشأن بالرأى الثاني للأسباب الآتية :

١ - اتفاق هذا الرأى وللقرواعد العامة فى القانون وان قياس المعاش على الاجر قياس على استثناء من القرواعد العامة والاصل انه لا يجوز التوسع فى الاستثناء .

٢ - استقر العمل على الاخذ به فى من كل هيئتي التأمين الاجتماعى .

٣ - أعدت برامج نظام تطوير العمل والمعلومات وفقا لما انتهى اليه للرأى .

٤ - يمكن تعديل احكام القرار الوزارى رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ بما يتفق وهذا الرأى اذا ما تطلب الامر ذلك .

٥ - تقضى الاحكام الخاصة بالصرف بأنه اذا زادت قيمة المبالغ المستحقة للقصر على ٤٠٠ جنيه فيبتعين التأشير على الشيكات المستخرجة بالقدر الزائد عن هذا الحد وفي جميع الاحوال تلتزم جهات الصرف بأن تخطر نيابة الاحوال الشخصية بقيمة المعاش والمبالغ المستحقة واسم من تصرف اليه وعنوانه ودرجة قرابته للقصر فلذا ما قررت المحكمة أن يصرف المعاش أو تلك المبالغ لشخص آخر قطعي جهة الصرف اتخاذ الاجراءات الخاصة بتنفيذ ذلك القرار اعتبارا من معاش الشهر التالي لاختار الجهة بالقرار .

والواقع الطبيعي للأمور يقضى بأن من يتعامل مع نيابة الاحوال الشخصية أو القضاء أن يكون بالغاً لمن الرشد أو ولي شرعى أو متولى شئون القصر .

٦ - أن الاخذ بالرأى الاول يؤدى الى تناقض يصعب تداركه فاذا كانت الارملة القاصرة مستحقة فى جزء من معاشها كابتة (معاش عن والداها) فيصرف هذا الجزء لوليها الشرعى أو الوصى عليها فى حين انها تقوم بصرف جزء المعاش للمستحق لها عن زوجها ومعاش أولادها .

أسلوب مقترح لتطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة لواجهة التغيرات الاقتصادية في مصر

إعداد

دكتور / جلال الشافعي

أستاذ للمحاسبة والضرائب بكلية التجارة - جامعة الأزهر

(قيمة)

تكلما في العدد السابق عن أسلوب
مقترح لتطبيق نظام الضريبة على
القيمة المضافة لواجهة التغيرات
الاقتصادية في مصر - المقدمة
والفصل الأول والفصل الثاني
والثالث ونستكمل في هذا العدد
الفصل الرابع وباقى المساحات .

الفصل الرابع

الأسلوب المقترح

لتطبيق نظام الضريبة على القيمة

المضافة في مصر

يمثل الأسلوب المقترح لتطبيق نظام الضريبة على

القيمة المضافة في مصر في الآتي :

١ - ألا تزيد قيمة الضريبة المفروضة على السلع
عما هي عليه الآن ، في ظل المرحلة الأولى بقدر
الإمكان ، حتى لا يرهق المستهلك التحمل الأساسي
للضريبة بعبء أكثر ينوء به كاهله .

لذلك يقترح ما يلي :

٢ - أن يكون سعر الضريبة المفروضة على السلع
في كل من مرحلتى الإنتاج وتجارة الجملة موحداً ،
بحيث يتضمن الفئات التالية :

- صفر % بالنسبة للسلع التي يتم تصديرها ،
والسلع المعفاة من الضريبة التي تستلزم استخدام
مدخلات أو مشتريات خاضعة للضريبة ، حتى يمكن
أن تتمتع السلع الخاضعة بسعر صفر % بالخصم
الضريبي عن أى ضريبة سبق سدائها في مرحلة
سابقة .

- ٤ % بالنسبة للسلع الخاضعة للضريبة بسعر
٥ % في القانون الحالي .



٨ - سعر عام للضريبة ، بدلا من السعر العام بواقع ١٠٪ فى القانون الحالى .

٢٠ - بالنسبة للسلع الخاضعة للضريبة ، بسعر ٢٥٪ فى القانون الحالى .

ب - معاملة كافة السلع الواردة بالجدول رقم (١) المرافق للقانون نفس المعاملة التى تسرى على بقية السلع الأخرى ، بحيث تفرض عليها الضريبة على أساس القيمة وليس على أساس الوحدة المادية ، مع مراعاة التفرقة بين السلع الشائعة الاستخدام ، والسلع الاستراتيجية ، والسلع الكمالية أو الترفيحية ، فى تحديد أسعار الضريبة المناسبة لكل منها ، حيث يمتاز فرض الضريبة على أساس القيمة بسهولة حساب الضريبة ، وعدم تغير عبثها مع تغير مراحل الدورة الاقتصادية .

٢ - ألا يؤدى تطبيق المرحلة الثانية « تجارة الجملة » إلى اضطراب النشاط الاقتصادى ، إذ أن الضريبة فى هذه الحالة يتم تحصيلها عن طريق المنتجين والمستوردين والموزعين ، كما تتطلب إمساك حسابات ومستندات ودفاتر وسجلات ، وتقديم إقرارات ، والقيام ببعض الإجراءات المعينة ، مما قد يترتب عليه عرقلة الإنتاج والاستيراد والتوزيع ، ما لم يكن نظام الضريبة دقيقا محكما مبسطا ، لا يلزم المكلف إلا بأقل قدر ممكن من الشكليات والإجراءات .

٣ - أن يعاد النظر فى هذا الأسلوب المقترح لتطبيق

نظام الضريبة على القيمة المضافة من وقت لآخر بصفة مستمرة ، بحيث يساير ويواكب حركة التنمية الاقتصادية ، باعتبار أن الضريبة تمثل جانبا هاما من الدخل القومى والإنفاق القومى اللذين يتغيران صعودا مع سير وتقدم التنمية .

وهذا يعنى أن يكون هناك ارتباط قريب ومستمر بين الضريبة والتغيرات الأساسية فى الإنتاج والاستثمار والاستهلاك ، وبالنظر الى أنها تقترب منها ، وأنها يجب أن تصمم بحيث تساعد على أن تكون فى الحدود المقررة لها فى الخطأ .

٤ - أن توضع النظم الكفيلة بتوفير العاملين الكفاء المنوط بهم تطبيق الأسلوب المقترح لتطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة ، من ذوى الكفاءات المحاسبية والضريبية ، الذين حصلوا على قسط وافر من التدريب والخبرة ، وأن تستخدم نظم المعلومات المتطورة والأساليب الإلكترونية والحاسبات الآلية الحديثة فى تسجيل المكلفين بالضريبة وتصنيفهم ، وفى فحص الضريبة .

٥ - أن يقتصر تطبيق الأسلوب المقترح على السلع الاستهلاكية التامة الصنع ، سواء كانت عادية أو معمرة ، محلية أو مستوردة . ويقصد بالسلع التامة الصنع ما تنتجه الوحدة من منتجات نهائية بغرض البيع ، وكذلك المنتجات التى أجريت عليها عمليات صناعية معينة جعلتها قابلة للبيع على حالتها .

٧ - تحديد الإعفاءات الضريبية لتجارة الجملة ، من حيث الجهات والسلع المعفاء وشروط الإعفاء ومبرراته ، بحيث تكون نظم وقواعد الإعفاءات موحدة فى كل من مرحلة الإنتاج ومرحلة تجارة الجملة ، منعا لحدوث تضارب أو آثار سلبية على الاستثمار والأسواق والأسعار المحلية .

٨ - أن تخضع الخدمات للضريبة ، وفقا لما ورد بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون والصادر بها القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٧ ، على أن يراعى تحديد المقصود بـ «خدمات التشغيل للغير» ، تحديدا دقيقا ، حيث أثير بشأنها العديد من المشاكل التى لم تحسم بعد .

على أن يتم ذلك بنص فى القانون أو اللائحة التنفيذية لبيان المقصود بخدمات التشغيل للغير الخاضعة للضريبة ، بصورة تفصيلية واضحة ودقيقة ، لا تحتل التأويل أو اختلاف وجهات النظر.

٩ - أن يكون الأصل أن تجبى الضريبة من المنتج أو المستورد أو تاجر الجملة عند بيع السلع الخاضعة لها ، ثم ينقلها إلى تاجر التجزئة الذى ينقلها بدوره إلى المستهلك ، بحيث لا يزيد من قيمتها ، بل يحصل على مقدار ما دفعه منها فقط .

١٠ - تبسيط وتسهيل إجراءات الضريبة باتباع ما يلى :

أ - رفع حد التسجيل إلى إجمالى مبيعات تبالغ

كما يطبق الأسلوب المقترح على السلع الرأسمالية التى تقتنى بغرض بيعها أو الاتجار فيها ، سواء كانت محلية أو مستوردة .

٦ - أن تحسب الضريبة على إجمالى ثمن بيع السلعة فى نهاية مرحلتى الإنتاج وتجارة الجملة ، مع السماح بخصم ما دفع منها فى مرحلة سابقة بشروط معينة . بحيث ينتهى الأمر إلى سريانها فى كل مرحلة متأخرة على القيمة التى أضيفت إلى الوعاء الذى اتخذ لتحديدتها فى المرحلة السابقة . بحيث يسمح للمكلف أن يخصم من الضريبة للمستحقة على مبيعاته .

أ - الضريبة التى سبق أن تحملتها مشترياته ، إذا كانت السلعة للمشتراء تقبى فى سبيل إنتاج السلعة للمباعة ، وهو ما يمثل الضريبة على التدخلات السابق تحميلها على السلع الوسيطة الداخلة فى إنتاج سلع خاضعة للضريبة .

ب - الضريبة التى سددت على السلعة المباعة ، عند شرائها بمعرفة تاجر الجملة من المنتج .

على أن يراعى تعميم الخصم الضريبى بقدر الإمكان ، بحيث يشمل كل الضريبة المدفوعة فى المرحلة السابقة للإنتاج وتجارة الجملة . سواء كانت السلع استهلاكية أو رأسمالية ، أو من السلع الواردة بالجدول رقم (١) للمرافق للقانون - محلية أو مستوردة - وكذلك مواد التعبئة والتغليف ، والدخلات من السلع الوسيطة الداخلة فى الإنتاج بصورة مباشرة أو غير مباشرة .



ومن هذا الجدول يتضح أن ٩٥٪ من حصيلة الضريبة يتم الحصول عليها من المسجلين الذين تبلغ نسبة عددهم ٢٤٪ من إجمالي عدد المسجلين ، والذين تتراوح أرقام أعمالهم ما بين ١٠٠٠٠١ ، ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه ، بينما يتم الحصول على نسبة ٥٪ فقط من جملة حصيلة الضريبة من المسجلين الذين تبلغ نسبة عددهم ٦٦٪ من إجمالي عدد المسجلين ، والذين تتراوح أرقام أعمالهم ما بين ٥٤٠٠٠ ، ١٠٠٠٠٠٠ جنيه ، كما يتضح أيضاً أن ما يساوى ٦١٪ من إجمالي حصيلة الضريبة يتم

٥٠٠,٠٠٠ جنيه ، من السلع الصناعية المنتجة محلياً ، أو من مبيعات تجارة الجملة ، حيث يمكن ذلك من القضاء على المضاعف الإدارية التي قد تشوّر عادة عند خضوع صغار المسجلين للضريبة ، علاوة على أن حد التسجيل المقرر فى القانون الحالى بواقع ٥٤٠٠٠ جنيه يعتبر متواضعاً جداً ، ولا يتماشى مع تطور الحياة الاقتصادية فى مصر، كما أن الجانب الأكبر من حصيلة الضريبة يتم الحصول عليه من المسجلين نوى أرقام الأعمال أو المبيعات الكبيرة ، كما يبدو من الجدول التالى الذى يبين توزيع المسجلين وفقاً لحجم ورقم الأعمال عن عام ١٩٩٦ / ١٩٩٧ م:

توزيع مسجلي الضريبة العامة على المبيعات وفقاً لرقم الأعمال
عن سنة ١٩٩٦ / ١٩٩٧

رقم الأعمال	المسجلون		الضريبة	
	العدد	النسبة %	المبلغ بالمليون	النسبة %
جنيه			جنيه	
من ٥٤٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠	٢٢٢٢٧	٦٦	٥٩٩	٥
من ١٠٠٠٠١ -	١١٢٢٢	٢٣	١٠٠٢	٩
١٠٠٠٠٠٠	٣٦٧٧	٨	٢٩٢٧	٢٥
من ١٠٠٠٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٣٢٩	٣	٧٠٦٧	٦١
من ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ فأكثر	٤٨٦٦٥	١٠٠	١١٦٠٦	١٠٠

« المصدر : مصلحة الضرائب على المبيعات »

١٢ - تحديد فترة انتقالية بين صدور التعديلات فى القانون واللائحة التنفيذية ، وبدء التنفيذ العملى لأحكامها ، حتى يمكن للمكلفين فهم واستيعاب الأسلوب المقترح لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة وكيفية التعامل مع مصلحة الضرائب على المبيعات ، وإعداد الدفاتر والسجلات التى يتعين عليهم إمسكها، وتقديم الإقرارات وسداد الضريبة من واقعها .

ويقوم الأسلوب المقترح لتطبيق نظام الضريبة على القيمة فى مصر على الدعام والمبررات التالية :

١ - إن الأسلوب المقترح يقوم على أساس تطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة الذى يعد أفضل أساليب فرض الضريبة على المبيعات ، والذى يمكن من تحديد العبء الضريبى بدقة فى مرحلتى الإنتاج والبيع بالجملة .

٢ - إن التعديل المقترح فى أسعار الضريبة ، وتعديل أسعار الضريبة على السلع الواردة بالجدول رقم ١٠ المرافق للقانون على أساس القيمة ، ورفع حد التسجيل إلى ٥٠٠٠٠٠ جنيه ، سوف يؤدى إلى زيادة حصيلة الضريبة ، لاتساع مجال سريانها بدخول تجارة الجملة الى جانب مرحلة الإنتاج والاستيراد ، دون أن يؤدى ذلك إلى زيادة قيمة

الحصول عليها من المسجلين الذين تبلغ أرقام أعمالهم ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه فأكثر ، والذين يبلغ عددهم ١٣٣٩ مسجلاً بواقع ٢٪ من إجمالى عدد المسجلين .

وغنى عن البيان أن الأمر يستلزم دقة حصر المنتجين وتجار الجملة الذين تبلغ أرقام أعمالهم حد التسجيل المقترح .

ب - تعديل المادة (١٦) من القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ بالنص على أن يقدم كل مسجل إلى مأمورية الضرائب المختصة « إقرار كل شهرين » عن الضريبة المستحقة على مبيعاته من السلع والخدمات الخاضعة لها ، وذلك خلال الستين يوماً لانتهاه كل فترة ضريبية، مقترنا بسداد الضريبة .

على أن يتم تنسيق ذلك بحيث تقدم الإقرارات الخاصة بأرقام التسجيل الفردية فى الشهور الفردية من السنة ، وتقدم الإقرارات الخاصة بأرقام التسجيل الزوجية فى الشهور الزوجية من السنة ، مما يؤدى الى تبسيط الإجراءات التى تنعكس على كل من الإدارة الضريبية والمسجلين .

١١ - تعديل بعض مواد القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ ، ومواد اللائحة التنفيذية ، لبيان القواعد الإجرائية اللازمة لتطبيق الأسلوب المقترح للضريبة على القيمة المضافة :



الضريبة التى يتحمل بها المستهلكون .

٢ - إن الأسلوب المقترح يتجنب تراكم وتكرار الضريبة فى مرحلتى الإنتاج وتجارة الجملة ، حيث يسمح للمكلف أن يخصم من الضريبة المستحقة عليه ما سبق سداده منها عن مشترياته التى استلقت فى الإنتاج أو أعيد بيعها ، وبذلك فإنه لا يعرقل النشاط الاقتصادى فى صوريته الإنتاجية والتوزيعية .

٤ - أنه يتلافى العيوب التى يتصف بها نظام الضريبة عند فرضها فى مرحلة الإنتاج فقط ، والتى تتمثل فى الحاجة الى كثير من الضوابط والرقابة على مبيعات المنتجين لبعضهم بعضا ، لا مكان إعفائها من الضريبة ، حيث لا ينتج عن خضوعها تراكم فى الضريبة ، عندما يبيع المنتج الثانى السلع إلى تاجر الجملة .

٥ - إن الضريبة لا تصيب السلع إلا وهى بين يدى المنتجين وتجار الجملة ، وهى على هذا النحو لا تكلف الإدارة الضريبية جهدا كبيرا ، ومن اليسير إحكام الرقابة عليها ، نظرا لأن المنتجين وتجار الجملة محدودي العدد ، مما يؤدي إلى تبسيط إجراءات التحصيل وقلة نفقاتها ، إذ إن تحصيل الضريبة عند المنبع يوفر فى الوقت والجهد ، ويحفظ حق الخزانة العامة ، فضلا عن أن المنتجين وتجار الجملة يمسكون

عادة حسابات منتظمة وعليهم رقابة من جهات متعددة ، مما يمكن من تحديد وعاء الضريبة بسهولة ، والاطمئنان إلى صحة رقمها . خاصة إذا ما رفع حد التسجيل إلى ٥٠٠٠٠٠ جنيه .

٦ - من المعروف أن الضريبة العامة على المبيعات كلما اقتربت من المستهلك كلما خفت آثارها ، إلا أنها كلما اقتربت منه كلما زاد عدد المكلفين بها ، واحتاج تحصيلها إلى مجهود أكبر ، ورقابة أشد ، وأنها كلما بعثت عنه كلما قل عدد المكلفين بها ، وتركزوا فى عدد قليل ، هم أقدرهم على تحمل ما تفرضه من التزامات كإمسك دفاتر وحسابات معينة ، مما يسهل مراقبتهم .

وبقدر التوفيق بين الاعتبارين - القرب من المستهلك وقلة عدد المكلفين - كلما نجح التنظيم الفنى للضريبة ولا ريب أن الأسلوب المقترح لتطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة فى مصر يوفق بين الاعتبارين الى حد كبير ، بما يقوم عليه من تركيز المكلفين بالضريبة فى المنتجين والمستوردين وتجارة الجملة .

٧ - طبقا للأسلوب المقترح لا تسرى الضريبة سوى على السلع الاستهلاكية التامة الصنع ، والسلع الرأسمالية التى تقتنى بغرض الاتجار فيها ، وبذلك

يمكن تلافى المثلث والانتقادات الكثيرة التي ثارت عند تطبيق المرحلة الأولى من الضريبة العامة على المبيعات، بالنسبة للسلع الرأسمالية التي تقتنى بغرض استخدامها في مزاولة النشاط الإنتاجي .

وقد يعارض البعض في فرض الضريبة على السلع الاستهلاكية ، استنادا إلى أنه يؤدي إلى زيادة ارتفاع أسعارها عما هي عليه .

ولكن هذا الاعتراض مردود عليه بأن التخفيض المقترح في أسعار الضريبة وفقا لما سبق ذكره لن يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع ، بل سيبقى كما هي عليه قبل تنفيذ الأسلوب المقترح لتطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة في مصر .

٨ - إن الأسلوب المقترح يرى خضوع السلع المستوردة للضريبة ، مما يؤدي إلى تنشيط وتشجيع المنتجات المحلية حيث يحقق تكافؤ الفرص بين مختلف السلع الخاضعة في معاملتها ضريبيا ، وذلك عن طريق سريانها على جميع السلع ، سواء كانت منتجة محليا أو مستوردة .

٩ - إنه يقرر إخضاع السلع التي يتم تصديرها للخارج للضريبة بسعر « صفر » مما يؤدي إلى تشجيع التصدير ، ويمكن المكلف من خصم الضريبة التي سبق أن سددها على المدخلات أو السلع التي قام

بشرائها مما يستحق عليه من ضريبة على مبيعاته .
١٠ - أنه يمكن الإدارة الضريبية من إحكام الرقابة على تحصيل الضريبة ، والتقليل من فرص التهرب ، عن طريق المكلفين أنفسهم فمن مصلحة كل منهم أن يتأكد من قيام البائع بدفع الضريبة المستحقة عليه ، حتى يستطيع هو من خصمها من قيمة الضريبة التي تستحق عليه عند بيعه لسلعة .

١١ - إنه يحقق التدرج في المعاملة الضريبية حسب أهمية السلع ، حيث تعفى السلع الغذائية الأساسية ، وبعض السلع الضرورية من الضريبة ، وتندرج الضريبة في الارتفاع كلما كانت السلعة كمالية .

١٢ - إن احتساب الضريبة على أساس إجمالي رقم المبيعات في مرحلة ما ، ثم خصم ما سدد منها في مرحلة سابقة يعتبر من أسهل الطرق لتحديد ما ، كما أنه يمكن من تحديد العبء الضريبي بدقة في مرحلتى الإنتاج والبيع بالجملة ، كما أنه يمنع الازدواج الضريبي .

البقية العدد القادم إن شاء الله

رسم تنمية الموارد المالية وضريبة التضامن الاجتماعي

على رخص السلاح وأذن العمل ورخص للسيارات ورخص القيادة حيث كانت أذن العمل تخضع لرسم للتنمية وضريبة التضامن قبل صدور القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٩٦ بتوحيد الرسم المفروض عليها وكذلك رسم تنمية الموارد على المحررات وباقي الارعية الخاضعة لضريبة الدمغة للارعية ومشاكل الخلط بينهما ثم تناول رسم تنمية الموارد على استخراج صور المحررات وشهادات الإعفاء من التجديد .

ثم تناول رسم تنمية الموارد على لشراء من الاسواق الحرة ومشاكل تحديد الوحدة أو السلعة الخاضعة للرسم وكذلك الرسم على تمويل السفن والبيع بالجنبيه المصري أو للمعادل له في الأسواق الحرة .

ثم تناول رسم تنمية للموارد على البيع بالمزاد العلني قبل الحكم بعدم مسجورية والاثار التي تترتب على هذا الحكم ومدى أحقية الافراد والجهات استرداد الرسم بعد صدور هذا الحكم وشروطه .

ثم تناول المؤلف رسم تنمية للموارد على تذكرة السفر للخارج والتي تخضع أيضا لضريبة التضامن الاجتماعي

هو أول كتاب يصدر في مصر يتناول هذا الموضوع لمؤلفه الأستاذ سمير سعد مرقص مدير عام بمصلحة الضرائب العامة والنشر مكتبة كروميت .

وهذا الرسم تقرر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ وأدخلت عليه عدة تعديلات أخرها القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٧ وضريبة التضامن الاجتماعي التي تقررت بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ والذي لا يزال مطبقا حتى الآن وأدخلت عليه عدة تعديلات .

وأوضح الكاتب أن المستهدف من حصيلة هذا الرسم قاربت ١,٥ مليار جنيه وأوضح خطأ تسميته رسم لانه ضريبة غير مباشرة . هذا التبدل الأول من لمادة الأولى .

وتناول البنود والارعية التي تخضع للرسم وهي ٢٢ على الإيرادات التي تزيد على ١٨٠٠٠ سواء بالنسبة لوعاء الضريبة المرحجة أو شركات الاموال أو مكافآت أعضاء رؤساء مجلس الادارة ومدى جواز خصم الأعباء العائلية وكذلك مدى خصم هذا الرسم وعاء الضريبة على أرباح شركات الاموال وتناول رسم التنمية على جوازات السفر وإقامة الأجانب وما يتعلق بها وطلب الحصول على الجنسية ومغادرة البلاد وكذلك رسم تنمية



ثم تناول مشاكل تحصيل وتوريد رسم تنمية الموارد وغرامة عدم التوريد في الميعاد وكذلك نظر منازعات رسم تنمية الموارد في المرحلة الإدارية والقضائية ومدى جواز نظر منازعات رسم تنمية الموارد أمام لجان الطعن والجزاءات والعقوبات والتجريم وأحوال عدم الشرعية وعدم الدستورية في التشريع الحالي وخاصة في مجال للجزاءات والعقوبات ثم تناول تقدم رسم تنمية الموارد وللنصوص التي تحكمه .

ووضع الباحث أطراً لتطوير الرسم ومعالجة مشاكل التطبيق ومضاعفة الحصيلة دون زيادة الأسعار أو إضافة أوعية أخرى عن طريق زيادة كفاءة الرسم ويشمل إطار أو روضة التطوير المقترح بعض التعديلات التشريعية يضعها المؤلف تحت نظر السلطة التشريعية وكذلك بعض اقتراحات التطوير التنظيمية والإدارية .

وقد استفاد الباحث من عمله كمدير لبحوث رسم تنمية الموارد لمدة قاربت الأربع سنوات في رصد هذه المشاكل وإبعادها وكيفية علاجها بدون خسائر أو تضحيات لا في الحصيلة أو في البؤد للخاصة .

ويضع المؤلف هذا العمل تحت يد المهتمين من محاسبين ومحامين ومسؤولين ومطبقين لمساعدتهم في التعرف على المشاكل وكذلك التعرف على الحلول ويقع الكتاب في ٤٠٠ صفحة

فتناول مشاكل تناكر التبادل وتذكر إعادة الإصدار وتجزئة التذكرة وتذكر السفر للمعفاء والغير خاضعة للرسم والضريبة ومعاملة التذاكر المخفضة والمصلحة ورسم التنمية في حالة استئجار الطائرات ورحلات الشارتر ومشاكل الأخذ بنظام التسوية للبنكية .

ثم تناول رسم تنمية الموارد على الحفلات والخدمات الترفيهية التي تقام في الفنادق والمحال العامة للسياحية ومشاكلها في حالة تأجير للقاعات لفترات طويلة أو قصيرة ومفهوم للشايط المعدل الذي لا يخضع للرسم والأعداد الخاص الموجب للخضوع وأساسا المفهومين والمشاكل المتعلقة بحفلات مهرجان القاهرة السينمائي والحفلات التي تقيمها السفارات والدبلوماسيون وجامعة الدول العربية وهيئة المعونة الأمريكية ومشروعات المناطق للحررة والجمعيات والهيئات الخاصة والجهات الحكومية والمؤتمرات وحفلات الغذاء والعشاء والاجتماعات وورش العمل وحفلات التوبيع والاستقبال وإلقاء المحاضرات والتدريب .

ثم تناول رسم تنمية الموارد على الشاليهات والكبائن والأكشاك التي تقع على المصايف والشاتي ومدى خضوع الشقق والفيلات ومفهوم الشاليهات والكبائن والأكشاك ومفهوم المصايف والشاتي وأحوال الإعفاء من الرسم أو عدم الخضوع له واسترداد ما سبق سخله من رسم التنمية على الشقق والفيلات في المصايف والشاتي بعد إلتاء الخضوع لها .

شركة مصر / إيران للغزل والنسيج

(ميراتكس)

شركة مشتركة بين مصر وإيران

أنشئت في ظل قانون استثمار المال العربي والأجنبي
رقم ٤٣ / ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له
* ويبلغ رأس المال المدفوع حالياً ٥٤,٢٥٠ مليون جنيه

منها :

٥١٪ حصة الجانب المصري ويمثلها :

- شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج
- شركة مصر للغزل والنسيج للرفيع بكفر الدوار
- بنك الاستثمار القومي

٤٩٪ حصة الجانب الإيراني ويمثلها :

- المؤسسة الإيرانية للتنمية والتجديد الصناعي « إيدرو »
- * النشاط الرئيسي : إنتاج وتسويق غزل القطن والقطن المخلوط من نمرة ٤ إلى نمرة ١٠٠ إنجليزي
- * الاستثمارات : بلغت الاستثمارات في الشركة حوالي ١٠٠ مليون جنيه
- * الإنتاج السنوي ١٢٠٠٠ طن من مختلف خيوط الغزل الحلقي والمفتوح منها ٥٠٠٠ طن تصدير تحقق ما يقرب من ٢٧ مليون دولار في أسواق أمريكا وكندا واليابان وتايوان وتركيا وإيران ودول شمال أفريقيا ودول السوق الأوروبية المشتركة والدول الإسكندنافية

* العمالة والأجور يبلغ عدد العاملين ٣٨٠٠ عامل منها ١٠٣٢ عاملة والباقي من الذكور وتبلغ أجورهم السنوية ما يقرب من ٨ مليون جنيه

الخدمة الإرشادية

اعداد / قطاع الشؤون الاقتصادية

القسم الأول : إجراءات استخراج البطاقة الضريبية

المستندات المطلوبة لاستخراج بطاقة ضريبية

بالنسبة للأفراد :

١ - عقد الإيجار

٢ - فاتورة للكهرباء

٣ - إثبات الشخصية

٤ - اقرار الذمة المالية

بالنسبة للشركات :

جميع البيانات السابقة يزيد عليها

١ - عقد الشركة مسجل

٢ - اقرار ذمة مالية عن كل شريك

بالنسبة لشركات الاموال :

١ - عقد التأسيس بعد موافقة مصلحة الضرائب

٢ - عقد الإيجار أو البيع باسم الشركة

٣ - توكيلات من جميع المؤسسين للوكيل

القسم الثاني : إجراءات استخراج السجل التجاري

أولا : شهادة المزاولة ،

١ - المستندات المطلوبة عند صدور شهادات لمزاولة

(للرخص بمزاولة التجارة من الترفة التجارية)

١ - بالنسبة للمنشآت الفردية :

أ - البطاقة الضريبية (محدد بها النشاط)

ب - عقد إيجار المحل التجاري - مثبت التاريخ أو عقد

الملكية .

ج - صورة البطاقة الشخصية أو للعائلية .

٢ - بالنسبة لشركات الأشخاص (التضامن - والتوصية

البسيطة) :

أ - البطاقة الضريبية (محدد بها النشاط) .

ب - عقد إيجار المحل أو المكتب (مثبت للتاريخ) أو الملكية باسم للشركة أو لأحد الشركاء .

ج - عقد شركة الأشخاص موثقاً أو ثابت للتاريخ أو مشهر بالمحكمة المختصة

د - صور البطاقات للشخصية أو العائلية للشركاء المتضامنين .

٣ - بالنسبة لشركات الاموال (المساهمة - ذات المسؤولية

المحدودة - للتوصية بالاسهم) :

أ - عقد الشركة (طبقاً للنموذج) موثقاً

ب - موافقة لجنة الشركات أو هيئة الاستثمار أو هيئة سوق

المال (حسب نوع لشركة)

ج - القرار الوزاري المرخص

٢ - في حالة ائتملة قروض للشركة أو إيدخال تحديات :

١ - شهادة الفردية :

أ - البطاقة الضريبية محلة

ب - عقد إيجار للفرع ثابت التاريخ أو عقد الملكية

٢ - شركات الأشخاص :

أ - البطاقة الضريبية محلة

ب - صورة من عقد تعديل الشركة ثابت التاريخ أو موثق .

ج - عقد إيجار للفرع ثابت التاريخ أو عقد الملكية باسم

الشركة أو لأحد للشركاء .



طريق الشحن - مشتريات الاجانب والمصريين المغادرين - مشتريات السياح المتروكة لدى تجار العاديات وشركات السياحة - التبرعات والمعونات الميينة - السلع المصدرة من جهة حكومية لسفارات أو قنصليات جمهورية مصر العربية والمكاتب التجارية والفنية الملحقة بهذه البعثات - الكتب والدوريات التي تصدرها الجهات الحكومية ومعاهد البحوث والمراكز العلمية المتخصصة بغرض الاهداء أو التبادل العلمى - الكتب المصدرة عن طريق الناشر أو المؤلف فى حدود نسختين من كل كتاب لكل عميل - احتياجات المشروعات القائمة بالمناطق الحرة من السوق المحلى .

٢ - تصدر المنتجات المصرية عن طريق الجمارك مباشرة دون حاجة لموافقة تصديرية فيما عدا الجلود الخام فمحظور تصديرها .

٣ - يتعين على المصدر قبل تصدير السلع الخاضعة للرقابة النوعية على الصادرات الحصول على موافقة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وذلك فيما عدا :

- السلع الموردة لتعمول السفن الراسية فى الموانئ المصرية .
- السلع المصدرة بغير قصد الاتجار بدون استرداد قيمتها .
- مستلزمات الانتاج المصدرة الى المشروعات القائمة بنظم المناطق الحرة .

٤ - يتم تصدير السلع التى سبق الافراج عنها برسم الوارد عن طريق الجمارك مباشرة .

٥ - يكون تصدير البترول ومشتقاته وفقا للقواعد التى تصدرها الجهة المختصة بوزارة البترول .

٦ - يكون للتصدير بالعملات الحسابية الى الدول المبرم بينها وبين ج . م . ع اتفاقات تجارة ودفع وفقا للقواعد التى يضعها قطاع التجارة الخارجية وتعتمد من الوزير التابع له هذا القطاع .

الاجراءات الجمركية للتصدير :

الاجراءات الجمركية الخاصة بالسلع التصديرية مبسطة للغاية فقد تم اختصار العديد منها تشبها مع سياسة الدولة فى تشجيع وت تنمية للتصدير .

أولاً : يراعى اصدار الشهادات المطلوبة فى نفس يوم تقديم الطلب .

- لا يطلب تقديم الرخصة أو ما يفيد طلب الحصول عليها بالنسبة للأنشطة التى تتطلب ترخيصاً ويترك التأكد من الحصول على الترخيص للجهات المعنية بالترخيص .

- يراعى عند الترخيص بمزاولة أنشطة التجارة الداخلية والتوزيع أو التجارة الخارجية (عدا التصدير) شرط الجنسية المصرية .

ثانياً - بعد تجهيز المستندات المطلوبة وتقديمها الى للفرقة التجارية يقوم بملء الطلب وسداد الرسوم المستحقة للفرقة ثم يتوجه لنسخ الرسوم المقررة بخزينة الفرقة .

ثالثاً - يستخرج الترخيص بالمزاولة فى اليوم التالى لسداد الرسوم ويشترط استيفاء جميع المستندات المشار رايها سابقاً .

رابعاً : يتم بعد ذلك التوجه لمكتب السجل التجارى التابع له المحل أو الشركة لاستلام السجل التجارى .

القسم الثالث : سجل المصدرين

احكام عامة للتصدير :

هناك احكام عامة بالنسبة للتصدير لا بد أن يكون المصدر على دراية كاملة بها وهذه الاحكام مستتارها فيما يلى :

١ - لا يجوز مزاولة نشاط التصدير للمنتجات المصرية أو لما سبق استيراده إلا لمن يكون اسمه مقيداً بسجل المصدرين ولا يعبر مزاولة لنشاط التصدير فى الحالات الآتية :

العينات - مواد الدعاية - السلع المصدرة بغرض العرض بالخارج - الطرود التى تحتوى على مستندات أو أشرطة أو ديسكات الكمبيوتر المحمل عليها بيانات أو معلومات - السلع التى حرر عنها بيان جمركى للافراج النهائى ومطلوب اعادة تصديرها - السلع التى تصدر وتعاد ثانية الى البلاد بغرض التصنيع أو الامتثال أو التشغيل أو اجراء عمليات تكميلية عليها أو الاصلاح أو تنفيذ عمليات بالخارج أو ما شبه ذلك من أغراض - السلع السابق الافراج عنها بغرض استبدالها أو اعادتها لموردها الاصلى - المتطلبات الشخصية أو الهدايا بصحبة المسافرين أو عن

٢ - اقرار بأن حالته ومستندات القيد الاخرى لم يطرأ عليها أى تغيير

٣ - صحيفة الحالة الجنائية وسارية المفعول .

شروط انقضاء القيد والغائه ووقف نشاط المصدر؛

١ - وفاة الشخص الطبيعي أو انقضاء الشخص الاعتبارى .

٢ - الغاؤه بناء على طلب القيد .

٣ - انقضاء مدة القيد دون تجديد فى السبعاد المنصوص عليه وذلك بعد اخطاره بخطاب مسجل بعلم الوصول .

٤ - لا يجوز للنظر فى طلب للقيد فى سجل المصدرين الا بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار الالغاء .

يلقى القيد فى سجل المصدرين بقرار مسبب فى الاحوال الاتية :

١ - إذ خالف احكام قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ أو القرارات المنفذة له .

٢ - فقد شراط من الشروط الواجب توافرها للقيد فى سجل المصدرين .

ويجوز للوزير فى حالة مخالفة المصدر لاحكام هذا القانون أو للقرارات المنفذة له الاكتفاء بانذار المصدر أو ايقافه عن العمل لمدة لا تتجاوز سنة واحدة ولا يجوز النظر فيطاب اعادة القيد لمن الغي قيده الا بعد ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار الالغاء .

ولا يصدر قرار الالغاء أو ايقاف الا بعد اعلان المصدر بخطاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول ليقدم اوجه دفاعه كتابة الى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وصول الاعلان اليه على عنوانه الميثت فى السجل .

ولا يجوز للنظر فى طلب اعادة القيد فى سجل المصدرين الا بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار الغاء .

تستكمل فى الحدد القادم القسم الرابع

ويقوم المصدر عادة بعدة اجراءات لتخليص السلع المصدرة من الجمارك كما يلى :

١ - تقديم شهادة اجراءات صادر واللى تحوى بياناً تفصيلياً عن السلعة المصدرة وقيمتها المادية وعبوتها والجهة المصدرة اليها وكل ما يتعلق بها من المعلومات .

٢ - تقديم فاتورة : وهى تشمل كل شئ عن السلعة المصدرة بالتفصيل وخاصة قيمتها المادية .

٣ - بيان التعبئة : وهذا البيان يوضح عدد الطرود ومحتوياتها وزنة كل طرد منها .

٤ - شهادة المنشأ واللى يمكن الحصول عليها من هيئة للرقابة على الصادرات والواردات بعد سداد الرسم المقرر وذلك خلال ٢٤ ساعة من تاريخ تقديم الطلب واصدارها فوراً بالنسبة للسلع سريعة التلف والسلع التى تشحن بالطائرات .

الشروط الواجب توافرها فى المصدر :

١ - أن يكون مقيداً فى السجل التجارى .

٢ - الا يقل رأس المال عن ٣٠٠٠ جنيه .

٣ - الا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو مقيدة للحرية .

٤ - الا يكون قد اشهر افلاسه ما لم يكن قد رد اليها اعتباره .

٥ - الا يكون من العاملين بالحكومة أو القطاع العام .

المستندات المطلوبة للقيد بسجل المصدرين :

١ - صورة البطاقة الشخصية أو العائلية .

٢ - مستخرج من صحيفة القيد بالمسجل التجارى مبيناً نوع النشاط ورأس المال وتاريخ بدء القيد .

٣ - صحيفة الحالة الجنائية الخاصة بكل شريك متضامن .

٤ - بيان بتحديد من له حق الادارة والتوقيع عن الشخص الاعتبارى .

٥ - شهادة معتمدة من الخرفة التجارية ثم هيئة الرقابة على الصادرات والواردات .

المستندات المطلوبة عن تجديد سجل المصدرين :

١ - مستخرج من صحيفة القيد فى السجل التجارى اذا كانت صلاحيته قد انتهت أو طرأ عليه أى تغيير .

الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس

TEXTILE INDUSTRIES HOLDING CO.

ش الطاهر - عابدين - القاهرة - ت: ٣٩٠٥١٥٣ - ٣٩٠٦٩٤٣ (٠٢) فاكس: ٣٩٠٣٢٣٥ (٠٢)
El-taher St., Abdin, Cairo, Tel.: (02) 3905153 - 3906943 Fax.: (02) 3903235

شركات الغزل والنسيج والملابس

شركات القاهرة

شركة مصر لصناعة معدات الغزل والنسيج والملابس ، كرد حلوان
MISR CO. FOR MANUFACTURING OF TEXTILE EQUIPMENT "KARD HELWAN"
٥٥٢٢٨٥-٥٥٢٢٨٤ ت ٩٠٠١٢٠
فاكس: ٥٥٥٣٧١١ حلوان
كساي ماكينات الكرد ، يمكنه ذراع غاش ، كون

شركة مصر / حلوان للغزل والنسيج
MISR/HELWAN SPINNING & WEAVING CO.
الإدارة والمصانع ، كفر العلو / حلوان
ت: ٥٥٧١٦١/٥٧١/٥٧١
فاكس: ٥٥٥٢٧١٨
غزل ونسج وتجيز لائنات الغنمية والمخلوطة ، ملابس جاهزة

شركة القاهرة للصباغة والتجهيز
CAIRO DYEING & FINISHING CO.
المركز الرئيسي ، طريق ١٥ مايو / شبرا الخيمة
ت: ٢٢٠١١٩٧/٦٠٨٠
فاكس: ٢٢٠١٢٥٧
تجهيز الخيوط والائنات الغنمية والمخلوطة

شركات الوجه البحري والقلي

الشركة الشرقية للغزل والنسيج بالرقائق (شارقياكس)
EL SHARQIYA SPINNING & WEAVING CO. ZAGAZIG "SHARQATX"
الصانع ، الرقائق طريق شريعة
فاكس: ٥٥٢٤٧٢
غزل ونسج وتجيز لائنات الغنمية والمخلوطة

شركة الدلتا للغزل والنسيج (دلتاكس)
DELTA SPINNING & WEAVING CO. "DELTAEX"
٦ ش الجلاء ، طنطا ، ص. ب. ٦٩ طنطا
ت: ٣٣٤٢٩١
فاكس: ٣٣٤٢٩١
غزل غني ، ائنة غنمية وزبرة ، غنم خيطة ، ملابس جاهزة

شركة الدقهلية للغزل والنسيج (دقهلكس)
DAKAHLIYA SPINNING & WEAVING CO. "DAKAHLETX"
سندوب ، المنصورة ، ص. ب. ٢ المنصورة
فاكس: ٣٤٥٨٣٥
غزل غني والمخلوط ، ملابس جاهزة ، منتجات التريكو

شركة دمياط للغزل والنسيج (دميئاتكس)
DAMIETTA SPINNING & WEAVING CO. "DAMIETX"
المركز الرئيسي والمصانع ، ٢ ش محمد زعزل
دمياط ت: ٣٣٢١٨١
فاكس: ٣٣٢١٨١
القاهرة: ٥٥٧٧٧٧
غزل غني ، مصنوجات غنمية ، ملابس جاهزة ، بطرات

الشركة العربية للسجاد والفرشاة بدمهور
ARAB CARPET & UPHOLSTERY CO. DAMANHOOR
ش النصر ، دمهور ، ت: ٢٤٨٧٨٧
فاكس: ٣٤٩٩٧٨
مسكة السجاد والوكيت المصنوع والمخلوط الجاهزين كورنات

شركة مصر للغزل والنسيج بالجبل الكبرى
MISR SPINNING & WEAVING CO. MEHALA EL KOBRA
المركز الرئيسي والمصانع ، ٢ ش طاعت حرب ، الجبل الكبرى
ت: ٢٢٢٢٠٠
فاكس: ٢٢٢٢٠٠
غزل ونسج وتجيز لائنات الغنمية والمخلوطة ، بطرات ، غنم غني ، ملابس جاهزة

شركة مصر للحبر الصناعي (مصرايون)
SOCIETE MISR POUR LA RAYONNE "MISRAYON"
الإدارة والمصانع ، كفر الدوار
ت: ٤٩٢٠٨٧١
فاكس: ٤٠١٢٦٣١
إنتاج الخيوط الصناعية والتريكو لسكوتر تابلو ومادة ، فيلاتا ، سجاد بوليستر مادة ، إنتاج ائنة مسامية

شركات تصدير الأقطان

شركة القاهرة للأقطان
CAIRO COTTON CO.
٢٢ ش محمد طه طه ، الاسكندرية
ت: ٤٨٠١٩٥٠
فاكس: ٤٨٠١٩٥٠
تجارة الاقطان والتصدير إلى الخارج

شركات خليج الأقطان

شركة الدلتا لخليج الأقطان
DELTA COTTON GINNING CO.
١٩ ش الجمهورية ، القاهرة
ت: ٣٩١٠٩٢٠
فاكس: ٣٩٠٥٨٥٣

شركات الاسكندرية

الشركة الشرقية للكتان والأقطان (اورلنتكس)
ORIENT LINEN & COTTON CO. "ORLINTEX"
طريق مصطفي كامل ، الرأس السوداء ، اسكندرية
ت: ٥٣٦٩٥٩
فاكس: ٥٣٦٩٥٩
غزل غني والكتان والمنسوجات الغنمية والمخلوطة

شركات سلع استهلاكية

الشركة المتحدة لتجارة المنسوجات والسلع
FAX: ٥١١٦٤٢٠٠
ت: ٥١١٦٤٢٠٠
تجارة المنسوجات والسلع الاستهلاكية بالجبل

شركة بيوت الأزياء الراقية
AL-RAKIA CO.
FAX: ٣٩١٥٥٠
ت: ٣٩١٥٥٠
المركز الرئيسي ٥ ش طاعت حرب ، القاهرة ، ت: ٣٩١٥٥٠
بيع السلع الاستهلاكية والمعمدة

شركة بيع المصنوعات المصرية
SELLING EGYPTIAN PRODUCTS CO.
٥ ش الباب البحري ، الأزكية ، القاهرة
ت: ٩٠٣٩٦١
فاكس: ٩٠٣٩٦١
بيع السلع الاستهلاكية والمعمدة

الشركة العربية لتجارة المنسوجات بالجبل
السوق ، الاسكندرية
ت: ٤٨٠١٩٥٠
فاكس: ٥٣٦٩٥٩
تجارة المنسوجات والسلع الاستهلاكية بالجبل

عزیزی رجل الأعمال ..

عندما تبحث عن شركة تأمنها
على استثمارك ومشروعاتك ..

اختر

إسما كبيرا في عالم التأمين



مصر للتأمين

أكبر مؤسسة تأمينية في الشرق الأوسط وأفريقيا
استثماراتها قاربت الخمسة مليارات من الجنيهات

الإدارات المركزية: ٤٤ (أ) شارع الدقي ت: ٣٣٥٥٣٥٠ (عشرون خطا) فاكس: ٧٦٠٩٠٩٦ - ٧٦٠٩١٨٣

منطقة القاهرة: ٧ شارع طلعت حرب ت: ٣٩٢٢٥٧٢ - ٣٩٢٢٦٠٠ فاكس: ٣٩٢٠٣٦٦ - ٣٩٢٠٠١٤

منطقة الإسكندرية: ٦٦ طريق الحرية ت: ٤٨٤٧٣٥٠ - منطقة بحري: ٢٦ ش الجيش - طنطا ت: ٣٣٣٨٨٨

منطقة قبلى: ٣٨ ش الجمهورية - سوهاج ت: ٣٢٢٢٧٤ - منطقة القناة: ميدان عرابي - الإسماعيلية ت: ٣٢٠٥٤٠

E-mail: micfin@frcu.eun.eg